

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : نقود و مالية

العنوان

دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص
دراسة حالة الجزائر 2001-2014

إعداد الطالبة:

لطرش كريمة

تاريخ المناقشة : 2016-05-29

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

| | | |
|--------------|---------------------------|---------------------|
| رئيسا | جامعة محمد بوضياف المسيلة | د. حجاب عيسى |
| مشرفا ومقررا | جامعة محمد بوضياف المسيلة | أ. بوخرص عبد الحفيظ |
| ممتحنا | جامعة محمد بوضياف المسيلة | أ. سعودي عبد الصمد |

السنة الجامعية : 2015-2016 م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين
أما بعد:

الحمد والشكر لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع.
أهدي ثمرة جهدي إلى

من وضع الله عزوجل الجنة تحت أقدامها، إلى من منحتني
كل الحب والتقدير ووقفت بجانبني في دربي

— أمي —

إلى من علمني العطاء بلا مقابل، إلى من منحتني حبه وعطفه
ورضاه، إلى من علمني معنى النجاح والصبر، إلى من زودني

بمكارم الأخلاق

— أبي —

إلى أختي: سارة وزوجها و ابنها: نغبيل رضوان يحيي

إلى إخوتي: بوعلام، أيمن، محمد

وإلى كل أفراد عائلتي

كما أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل أساتذتي الكرام وإلى كل زملائي وزميلاتي بالسنة

الثانية ماستر تخصص مالية وتقود دفعة 2015 _ 2016 .



شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

“رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.”

سورة النمل، الآية 19.

الشكر كل الشكر لله عزوجل، على أنه وفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بوخرص عبد الحفيظ على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل، فله مني كامل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور محمد صلاح الذي كان لي عونا وسندا في إتمام هذا العمل والذي لم يبخل علي هو الآخر بتوجيهاته و إرشاداته.

شكر خاص لكل الأساتذة الذين قاموا بتدريسي في جميع الأطوار التعليمية الذين لولاهم لما وصلت إلى هذه المرحلة الدراسية.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وتسخير وقتهم لقراءتها.

نشكر طاقم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة الشكر

| | | |
|------|----------------|-------|
| II-I | فهرس المحتويات | |
| III | قائمة الأشكال | |
| IV | قائمة الجداول | |
| أ-د | مقدمة عامة | |

الفصل الأول

عموميات حول الاستثمار

| | | |
|----|--|-------|
| 06 | تمهيد | |
| 07 | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار | |
| 07 | المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ومبادئه | |
| 09 | المطلب الثاني: أنواع الاستثمار | |
| 14 | المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار | |
| 16 | المطلب الرابع: المحددات الرئيسية للاستثمار | |
| 17 | المبحث الثاني: ماهية الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومحدداتهما | |
| 17 | المطلب الأول: مفهوم الاستثمار العام | |
| 18 | المطلب الثاني: محددات الاستثمار العام | |
| 20 | المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الخاص | |
| 21 | المطلب الرابع: محددات الاستثمار الخاص | |
| 24 | خلاصة الفصل | |

الفصل الثاني

إشكالية المزاحمة بين الاستثمارين العام والخاص

| | | |
|----|------------------------------|-------|
| 26 | تمهيد | |
| 27 | المبحث الأول: ماهية المزاحمة | |
| 27 | المطلب الأول: مفهوم المزاحمة | |

| | |
|----------|--|
| 28..... | المطلب الثاني: أنواع المزاحمة..... |
| 29..... | المطلب الثالث: تأثير ميل منحنى (LM) على المزاحمة..... |
| 31..... | المبحث الثاني: مصادر وقياس المزاحمة..... |
| 31..... | المطلب الأول: مصدر نشوء المزاحمة..... |
| 33..... | المطلب الثاني: قياس المزاحمة..... |
| | المطلب الثالث: الدراسات الاقتصادية حول علاقة الاستثمار |
| 36..... | العام بالخاص وأهم النتائج المصاغة..... |
| 39 | خلاصة الفصل |

الفصل الثالث

دراسة تقييمية للاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014

| | |
|----------|--|
| 41 | تمهيد |
| | المبحث الأول: دراسة تقييمية للاستثمارات العامة خلال الفترة |
| 42..... | 2001_2014..... |
| 42..... | المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001_2004 |
| 48..... | المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009 |
| 55..... | المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_2014..... |
| 60..... | المبحث الثاني: تحليل المزاحمة |
| 60..... | المطلب الأول: تحليل مكونات الانفاق العام |
| 63..... | المطلب الثاني: الاستثمار الخاص في الجزائر |
| 65..... | المطلب الثالث: تحليل إشكالية المزاحمة |
| 71..... | المطلب الرابع: القياس الاقتصادي لاكتشاف المزاحمة في الاقتصاد الجزائري..... |
| 82 | خلاصة الفصل |
| 84 | خاتمة عامة..... |
| 89 | قائمة المراجع |

ملخص

قَائِمَةُ الْأَشْكَالِ

وَالجِدَاوِلِ

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

| الصفحة | اسم الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 13 | أنواع الاستثمارات | 1 |
| 30 | تأثير ميل منحنى (LM) على المزاخمة | 2 |
| 32 | مصدر المزاخمة | 3 |
| 42 | التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي | 4 |
| 45 | مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001_2004 | 5 |
| 50 | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009 | 6 |
| 59 | نسب توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي | 7 |
| 61 | تطور حجم الاستثمار العام خلال الفترة 2001-2014 | 8 |
| 62 | تطور حجم الاستهلاك العام خلال الفترة 2001-2014 | 9 |
| 64 | تطور حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001-2014 | 10 |
| 66 | تطور حجم الانفاق العام والاستثمار الخاص خلال الفترة 2001-2014 | 11 |
| 68 | تطور حجم الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال الفترة 2001-2014 | 12 |
| 70 | تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستهلاك العام خلال الفترة 2001-2014 | 13 |
| 81 | إختبار ثبات نموذج محددات الاستثمار الخاص | 14 |

قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 01 | التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي | 43 |
| 02 | مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004 | 45 |
| 03 | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009 | 51 |
| 04 | مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010_2014 | 58 |
| 05 | تطور حجم الاستثمار العام خلال الفترة 2001_2014 | 60 |
| 06 | تطور حجم الاستهلاك العام خلال الفترة 2001_2014 | 62 |
| 07 | تطور حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001_2014 | 63 |
| 08 | تطور حجم الإنفاق العام و الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001_2014. | 65 |
| 09 | تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستثمار العام خلال الفترة 2001_2014 | 67 |
| 10 | تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستهلاك العام خلال الفترة 2001_2014. | 69 |
| 11 | العلاقة بين متغيرات نموذج محددات الاستثمار الخاص | 75 |
| 12 | نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة | 76 |
| 13 | نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص في مجال البنية التحتية | 77 |
| 14 | اختبار ARCH Test للنموذج | 81 |

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يحظى موضوع الاستثمار بأهمية بالغة في الفكر الاقتصادي المعاصر، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا رغم زيادة تعقد الأنظمة الاقتصادية وتشابكها نتيجة التطور التكنولوجي والزيادة المستمرة في الاحتياطات العالمية على مختلف الموارد.

يعتبر الاستثمار العامل الأساسي في النمو الاقتصادي المحدد المهم في الطلب الكلي بعد الاستهلاك وتأثيره على الدخل وعلى التشغيل بصفة خاصة أهم من الطلب الاستهلاكي، فانتعاش الاستثمار هو انتعاش الطلب الكلي كما يعتبر متغير أساسي من جانب العرض الكلي باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تحدث تغيرات في مخزون رؤوس الأموال الحقيقية للبلد، فالزيادة في حجم رأس المال الحقيقي تمكن الاقتصاد مستقبليا من الزيادة في إنتاج السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة للاقتصاد.

تأتي أهمية هذه الدراسة مع تزايد الدور المناط بالاستثمار من القطاع الخاص، خاصة مع التغيرات الاقتصادية في الدول النامية، حيث ظهور العجز في الميزانية العامة الناجم عن تقلبات أسعار النفط وزيادة حجم الإنفاق العام لدعم المشروعات الاستثمارية المختلفة مما ساهم في إضعاف اقتصادياتها، فأخذت التوقعات تتجه لزاما نحو تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص في المرحلة المقبلة، ومن هنا تبرز أهمية العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وتكامل الأدوار في عملية دفع عجلة النمو الاقتصادي.

1_ الإشكالية: و من خلال ما تقدم نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي حدود التداخل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2001_2014؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

1_ ما هي محددات الاستثمار العام و الاستثمار الخاص؟
2_ هل مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص عامل أساسي في علاقة الاستثمار العام والخاص؟

3_ ما هو واقع الاستثمارات العامة والخاصة في الجزائر في الفترة 2001_2014؟

- 2_ **الفرضيات:** بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي:
- _ **الفرضية الأولى:** تتوقف الاستثمارات العامة والخاصة على مجموعة من المقومات، غير أن هناك تعارض في الأهداف الأساسية لهما.
- _ **الفرضية الثانية:** تعد المزاحمة من أهم العوامل التي تحكم العلاقة بين الاستثمارات العامة والخاصة وذلك في حالة العلاقات الاحلالية، عكس العلاقات التكاملية.
- _ **الفرضية الثالثة:** تشير الدراسات إلى أن هناك حالة من المزاحمة بين الاستثمارات العامة والخاصة في الجزائر خاصة في حالة ارتفاع الدين العام.
- 3_ **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من العناصر التالية:
- _ إدراك حقيقة أن الاستثمار يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية.
- _ الاستثمار هو الوسيلة الأساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية، لهذا يجب توفير المناخ الملائم لتطويره.
- 4_ **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- _ التعرف على بعض المفاهيم الأساسية للاستثمار.
- _ معرفة العوامل المؤثرة في الاستثمار العام والاستثمار الخاص.
- _ إيجاد مكانة للاستثمار الخاص في ظل الاستثمارات العمومية الكبرى.
- 5_ **حدود الدراسة:** إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف ثلاثة تصنيفات، وهي على النحو الآتي:
- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في إبراز العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.
- **الحدود المكانية:** تتركز على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة حالته.
- **الحدود الزمانية:** حددت فترة الدراسة بالمدة الزمنية الممتدة بين (2001_2014).
- 6_ **مبررات ودوافع اختيار الموضوع:** لقد جاء اختياري لموضوع هذه الدراسة لأهمية الموضوع بالإضافة إلى العديد من الأسباب منها :
- طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص.

- يعتبر موضوع الاستثمار العام والاستثمار الخاص من الموضوعات التي ما تزال تحظى باهتمام الدراسات الاقتصادية المعاصرة.
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع ذو أهمية وقيمة علمية ملموسة بحكم التخصص.
- 7_ **المنهج المستخدم في الدراسة:** إن طبيعة الموضوع جعلت من معالجته تتطلب استخدام منهجين رئيسيين هما:
- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار المفاهيمي للاستثمار العام والاستثمار الخاص، وكذلك الإطار النظري للمزاحمة.
- **المنهج الإحصائي:** الذي يركز على تحليل المتغيرات الاقتصادية، وهذا بهدف القياس الاقتصادي لاكتشاف الأثر في الاقتصاد الجزائري.
- 8_ **الدراسات السابقة:** توجد دراسات سابقة لموضوع العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص لكن بشكل قليل، ومن هذه الدراسات:
- غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004. هدفت الباحثة إلى فحص العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص و تأثيرها على التنمية الاقتصادية، توصلت الباحثة إلى أن هناك علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص إلا أن تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص يعتبر أقوى من تأثير الاستثمار الخاص على الاستثمار العام في الأجلين القصير و الطويل.
- تاتي محمد، **أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص (دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر 1974_2006)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009_2010. هدف الباحث إلى توضيح الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والاستثمار الخاص و تبيان التطور في سياسة الإنفاق العام والاستثمار الخاص بالنسبة للجزائر، وتوصل الباحث إلى أنه بالنسبة للاستثمار الخاص المحلي نرى أن مساهمة النفقات الكلية كان لها الأثر السلبي على الاستثمار خلال الفترة (t) والأثر الايجابي خلال الفترة (t-1) وهذا على المديين الطويل والقصير الأجل.

9_ تقسيمات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة في بحثنا هذا، وبغية تحقيق الأهداف المسطرة في دراستنا ارتأينا تقسيم هذا البحث على النحو التالي:
الفصل الأول: (عموميات حول الاستثمار) حيث تضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار، تمثل في مفهوم الاستثمار ومبادئه وأنواعه و النظريات المفسرة له ومحدداته، أما المبحث الثاني فتضمن ماهية الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومحدداتهما.

الفصل الثاني: (إشكالية المزاحمة بين الاستثمارين العام والخاص) حيث تضمن المبحث الأول ماهية المزاحمة، حيث تم التطرق إلى مفهوم المزاحمة وأنواعها وتأثير ميل منحني (LM) على المزاحمة، أما المبحث الثاني فتضمن مصادر وقياس المزاحمة.

الفصل الثالث: (دراسة تقييمية للاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصاد الجزائري) حيث تضمن المبحث الأول دراسة تقييمية للاستثمارات العامة في الفترة 2001_ 2014، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل المزاحمة.

وتختم الدراسة بالنتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وفي الأخير الاقتراحات وقائمة المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول

عبريات حول الاستشهاد

تمهيد

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها، وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم التكنولوجي.

إن للاستثمار مجالات وتصنيفات عديدة وما يهمننا في هذا الفصل هو الاستثمار العام والاستثمار الخاص الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الأول إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومحدداتهما.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يمثل الاستثمار العنصر الثاني من مكونات الطلب الكلي وهو يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي، وهو إحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والمساهمة في حل مشكلة البطالة على المستوى الوطني، وهذا كله من أجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ومبادئه

أولاً: مفهوم الاستثمار

تعددت واختلفت تعاريف الاستثمار، فهو بمثابة متغير اقتصادي لفت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين، وفيما يلي بعض التعاريف للاستثمار.

تعريف 1: يمكن أن يعرف الاستثمار على أنه استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل.¹

تعريف 2: الاستثمار هو تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل.²

تعريف 3: الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.³

تعريف 4: الأستاذ قيتين "GUITTON" يعرفه على أساس الاستثمار هو تزايد مكونات الطاقات المتاحة أي هو تقبل تضحية الحاضر لتحسين المستقبل.⁴

¹ _ محمد الحناوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص18.

² _ جيمس جواريتي، ريجا رد أستروب، الاقتصاد الكلي _ الاختيار العام و الخاص _، ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 251.

³ _ محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية، ط2، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص9.

⁴ Miloud Boubaker, Investissement et stratégies de développements, Paris, Armond colin édition, 1998, p03.

ومن هذه التعاريف نستخلص أن الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس مثل أراضي، بنايات سلع... إلخ أو على شكل غير مادي مثل أسهم، سندات... إلخ.

ثانياً: مبادئ الاستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار الأمثل بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ وهي:

أ- مبدأ الاختيار:

نظراً لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائماً يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:

_ يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛

_ يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛

_ يوزي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛

_ يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ب- مبدأ المقارنة:

وهنا يبدأ المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.¹

¹ _ منصورى الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص22.

ج _ مبدأ الملائمة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

_ معدل العائد على الاستثمار؛

_ درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار ؛

_ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.¹

د _ مبدأ التنوع:

يمكن تلخيص مجمل أهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد المستهدف على الاستثمار هذا يعني أن كل مستثمر يحدد في العادة هدف، ولتحديد هذا الهدف يجب أن يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم ما يعادل العائد المستهدف، وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات، فإذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا يعتبر الاستثمار مجديا أما إذا كان سالبا فيعتبر الاستثمار غير مجد.²

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

1 _ من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع:

أ_ الاستثمارات العمومية: هي التي تقوم بها الدولة عن طريق مختلف الدوائر الحكومية وغالبا ما تتحرك بدوافع وأسباب متعددة يكون الربح واحد منها.

¹ _ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص29.

² _ محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص24

ب _ الاستثمار الخاصة: هي التي تقوم بها المؤسسات الخاصة، وتتحدد عادة عن طريق المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق ومستوى العائد الحدي المتوقع تحقيقه عن طريق الاستثمار وبذلك يتضح أن الدافع لاستثمار الخاص عادة تحقيق أعلى ربح ممكن.¹

ج _ الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.²

2 _ من حيث الهدف أو الغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام:

أ _ الاستثمارات الاحلالية: وتتضمن تبديل معدات وآلات قديمة بأخرى مماثلة لها جديدة وهي العملية الأكثر شيوعاً من حيث الحجم والتكرار وفائدتها واضحة حيث تهدف إلى الاقتصاد في النفقة الخاصة بالتصليح وصيانة الآلات القديمة.

ب _ الاستثمارات التوسعية: عندما يكون المناخ الاقتصادي ملائم تقرر المؤسسة الزيادة في طاقتها الإنتاجية والبيعية عن طريق شراء آلات جديدة، أو بإضافة منتجات جديدة وبالتالي زيادة الإنتاج والمبيعات.

ج _ استثمارات التطوير والترشيد: الهدف من هذه الاستثمارات هو تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة في المؤسسة بتكليف وتطوير الجهاز الإنتاجي وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية ويترجم عادة عن طريق إحلال الآلة مكان العامل.³

¹ تاتي محمد، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص (دراسة تحليلية _ قياسية حالة الجزائر 1974_2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009_2010، ص20.

² منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990_2000، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002، ص9.

د _ الاستثمارات الإستراتيجية (النمو): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة.

ه _ الاستثمارات الإجبارية: وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة.¹

3 _ من حيث الموطن: تنقسم إلى:

أ _ الاستثمارات الأجنبية: هي استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أو جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة،² وتتميز بنوعين هما:

_ الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات.³

_ الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وهذا يأخذ شكلا من أشكال المحافظ الاستثمارية وليس استثمارا مباشرا بالموجودات، ويتصف هذا الاستثمار بأنه استثمار في الخارج أيضا، ولكن دون رقابة إدارية من قبل المستثمر.⁴

¹ _ منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص25.

² _ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص47.

³ _ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 32 - 33.

⁴ _ سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر على حقوق البيئة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص24.

ب _ الاستثمارات المحلية: وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.¹

4 _ من حيث الطبيعة: تنقسم إلى:

أ _ الاستثمارات الحقيقية أو العينية: تعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة.²

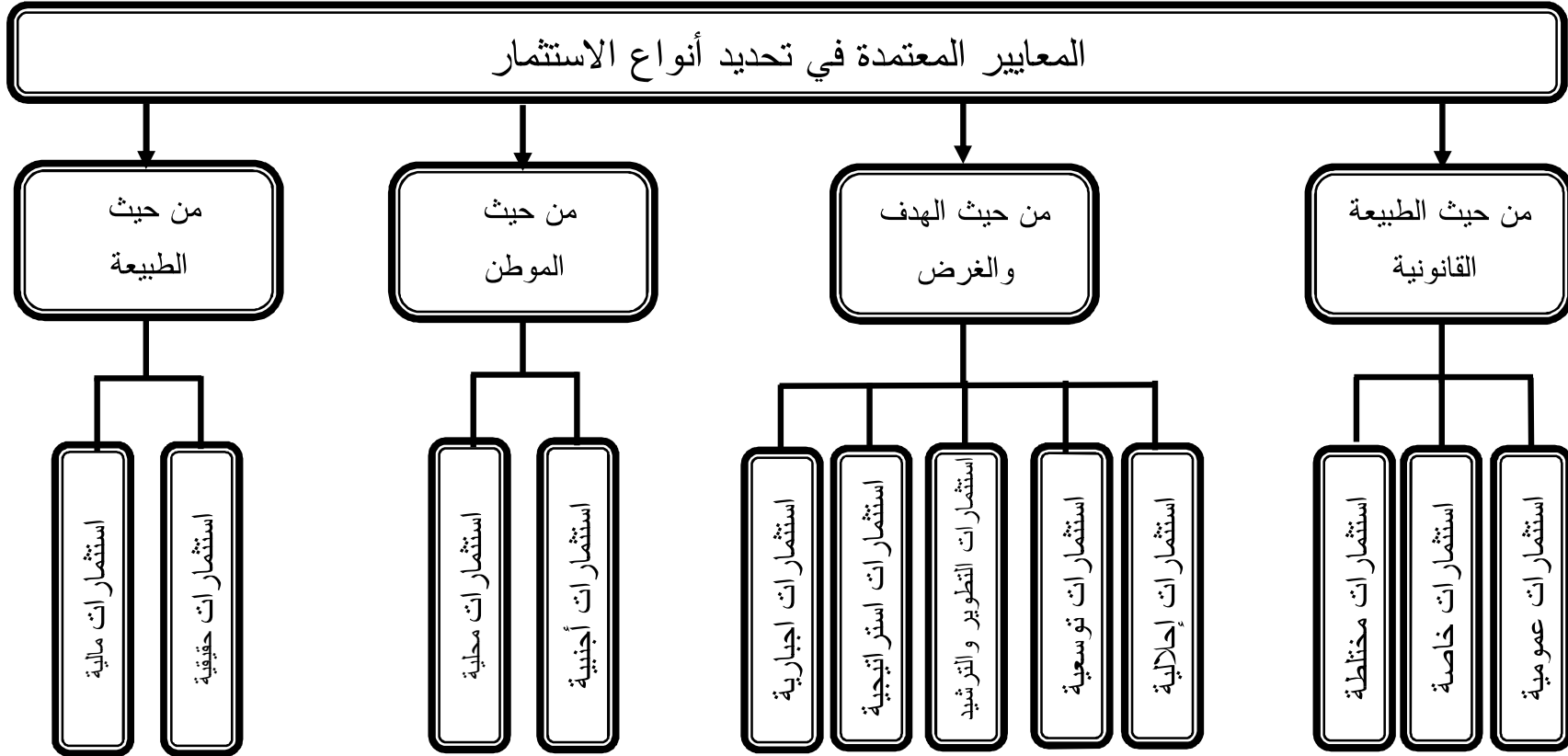
ب _ الاستثمارات المالية: يركز هذا النوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية، فالاستثمار يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية يعبر عنها بالأوراق المالية القابلة للتداول والتي تتخذ شكل سهم، أو شهادة الإيداع أو سند... إلخ.³

¹ _ غدیر بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2004، ص10.

² _ ناظم محمد نوري شمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص26.

³ _ حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص37.

الشكل رقم (1-1): أنواع الاستثمارات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الطرح النظري.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار

إن الدراسات التطبيقية المبكرة أشارت إلى أن الاستثمار يعتبر أقل حساسية نسبياً للتغيرات في سعر الفائدة، وكنتيجة لهذا فإن عدد من النظريات البديلة للاستثمار قدمت وسوف ندرس هذه النظريات وهي:

1_ **النظرية الكينزية:** يتخذ قرار الاستثمار في هذه المدرسة بين سعر الفائدة والعائد الصافي، ولأن العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال علاقة عكسية، فإن المستثمر يقوم بالمشروع طالما كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة والعكس.

2 _ **النظرية النيوكلاسيكية:** تعتمد هذه النظرية على أسس تراكم رأس المال والتي تنص على أن العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال ومستوى الدخل علاقة طردية والعلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال وسعر رأس المال علاقة عكسية.¹

3_ **نظرية المسارع (المعجل):** إن نظرية الاستثمار التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج) تسمى بنظرية المسارع، وتقوم نظرية المسارع هذه على فرضيتين أساسيتين هما:

أ _ عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة.

ب _ نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة.

ويمكن شرح المسارع جبرياً كالتالي:

إن مخزون رأس المال الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما

$$K_t = \alpha Y_t \quad \text{هو محدد بالعلاقة التالية:}^2$$

¹ _ نعوم عبد العزيز، مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام في الجزائر للفترة 1970_2003، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، 2005_2006، ص26.

² _ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص178.

حيث α تمثل نسبة رأس المال (K) على الإنتاج (Y) في الفترة (t) وتسمى أحيانا بمعامل المسارع وهي ثابتة وتساوي تقريبا (3) في الدول المتقدمة وتتراوح قيمتها ما بين (9) و (12) في الدول النامية.

ولنفرض أن الدخل في الفترة التالية ارتفع مستواه وأصبح Y_{t+1} وبالتالي فإن مخزون رأس المال لابد أن يرتفع أيضا كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$K_{t+1} = \alpha Y_{t+1}$$

إذا التغير في مخزون رأس المال من فترة إلى أخرى يكون:

$$K_{t+1} - K_t = \alpha Y_{t+1} - \alpha Y_t = \alpha (Y_{t+1} - Y_t)$$

وبما أن التغير في مخزون رأس المال ما هو إلا عبارة عن الاستثمار الصافي (I_{nt}) إذا:

$$I_{nt} = K_{t+1} - K_t = \alpha (Y_{t+1} - Y_t) = \alpha (\Delta Y)$$

وهي تشير على أن (I_{nt}) دالة تابعة للتغير في مستوى الدخل الوطني.¹

4_ **نظرية المعجل المرن:** تنص هذه النظرية على أنه في بداية كل فترة زمنية يوجد رصيد معين من المال وهو ماتبقى من الفترة السابقة وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية، ويعتمد على مراحل عديدة منها الدخل وتكلفة عناصر الإنتاج.²

5_ **نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار:** في ظل الأرصدة الداخلية للاستثمار، فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه، ومن ثم الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح، فإنه من الثابت أن المديرين لديهم تفضيلات مقررّة لتمويل الاستثمار داخليا، فالمنشآت قد تحصل على أصول لأغراض الاستثمار من مصادر مختلفة منها:³

أ_ الأرباح المحتجزة؛

ب_ نفقات الاهتلاك (وهي الأرصدة التي تجنب لمواجهة اهتلاك الآلات والمصانع)؛

ج_ مختلف أنواع الاقتراض بما فيها بيع السندات؛

¹ _ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 179.

² _ نعوم عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ _ مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 180.

د _ بيع الأسهم.

وتعتبر الأرباح المحتجزة ونفقات الاهتلاك من المصادر الداخلية للأموال بالنسبة للمنشأة، بينما المصادر الأخرى تعتبر خارجية، فالافتراض يلزم المنشأة بسلسلة من المدفوعات الثابتة، فإذا حدث الكساد فإن المنشأة قد لا تستطيع أن تواجه التزاماتها، فتواجه ذلك بالافتراض أو بيع الأسهم بشروط غير مجزية، بل وربما تواجه هذه الالتزامات بإعلان إفلاسها، وكنتيجة لذلك فإن المنشآت قد تحجم عن الافتراض إلا ظل ظروف مواتية جداً، وبالمثل فإن المنشآت قد تعزف أيضاً عن زيادة أرصدها المالية عن طريق إصدار أسهم جديدة، ولهذا وغيره من الأسباب فقد أظهرت نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار أن المنشآت تفضل كثيراً أن تمول استثماراتها داخلياً، وأن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من خلال الأرباح الأعلى تؤدي إلى استثمارات جديدة، وهكذا فإن طبقاً لهذه النظرية يتحدد الاستثمار بالأرباح.¹

المطلب الرابع: المحددات الرئيسية للاستثمار

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتتمثل هذه المحددات في:²

1 _ سعر الفائدة: يعتبر عاملاً مؤثراً على حجم الاستثمار وبشكل عكسي وفق المفهوم الاقتصادي للاستثمار.

2 _ الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر.

3 _ التقدم التكنولوجي في اقتصاد الدولة.

4 _ درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار سواء كانت مخاطرة منتظمة أم غير منتظمة.

5 _ مدى توفر الاستقرار السياسي أو الاقتصادي اللذين يساهمان في خلق المناخ الاستثماري للدولة.

6 _ عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.³

¹ مايكل أبديمان، مرجع سبق ذكره، 180.

² قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص39.

³ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص14.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومحدداتهما
من الوجهة القانونية والتي هي محل دراستنا فينقسم الاستثمار إلى عام يقوم به
القطاع العام وخاص يقوم به القطاع الخاص، وكنتيجة للدور البارز للاستثمار في تفعيل
وتيرة النمو الاقتصادي، تأتي الحاجة الماسة للتعرف على مجموعة العوامل الاقتصادية التي
تلعب دورا كبيرا في التأثير على القرار الاستثماري وفعاليتها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار العام

لقد ظهرت عدة تعاريف للاستثمار العام، وفيما يلي بعض التعاريف:

تعريف 1: هو ذلك الاستثمار الذي يخضع مباشرة لسلطة الحكومة ويلبي احتياجات اقتصادية واجتماعية متنوعة ولا يضع الربح في المقام الأول.¹

تعريف 2: هو كل استثمار محقق من طرف وحدات أو مؤسسات عمومية وفي نفس الوقت يكون موجه لتحقيق توفير الخدمة العمومية، وليكن ممارس من طرف أعوان عموميين، خواص أو مختلطون، وهو الاستثمار في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية الكبرى.²

تعريف 3: وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.³

تعريف 4: هو جميع الاستثمارات المالية وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير الدفاع ويعكس هذا الإنفاق الرأسمالي سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة وتغطية الهياكل القاعدية.⁴

ومن هذه التعاريف نستخلص أن الاستثمار العام هو استثمار تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره عليها من عائد وذلك من أجل التنمية الاقتصادية.

¹ _ بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، غنابة، الجزائر، 2007، ص 136.

² Charles demons ,economieetsociel_Quel avenir pour l 'investissement public, p 33 .

³ _ ماجد أحمد عطا الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

⁴ _ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 21.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار العام

تتمثل محددات الاستثمار العام فيما يلي:¹

1 _ تكلفة رأس المال: الغاية من تناول هذا العنصر رفع الالتباس والغموض الذي لازال يشوب أفكار البعض حول سعر الفائدة الذي تستخدمه مؤسسات القطاع العام لتقدير العوائد المستقبلية ومقارنتها بتكاليف المشروعات، أجريت العديد من الدراسات في هذا الموضوع وهناك اتفاق شبه تام حول المعدل الذي يستخدم في تقدير العوائد المستقبلية لمشروعات القطاع العام، فما دامت أهداف مؤسسات القطاع اجتماعية أكثر منها اقتصادية، فعوائد الاستثمارات يجب أن تغطي إهلاكات رأس المال المستخدم ويكون معدل عائد الاستثمار العام يساوي على الأقل سعر فائدة ثابت بالنسبة للقروض الحكومية الموجهة لتمويل مشروعات مؤسسات هذا القطاع، إلا أن البعض يرى أنه لا يمكن العمل بهذه القاعدة لسببين وهما: الأول أن سعر الفائدة للقروض الحكومية لا تشبه مخاطر التذبذب ويكون عادة مثبت بقرار حكومي وعند أدنى مستوى، أما السبب الثاني فيمكن في أن قيمة رأس المال المستثمر من طرف القطاع العام لا تتأثر بالتقلبات في أسعار السوق، ومن هنا يكون من الأفضل دراسة وتحليل تكلفة رأس المال ومعدلات الخصم بالنسبة لاستثمارات مؤسسات القطاع العام.

2 _ الدخل الوطني: كما هو الشأن بالنسبة للقطاع الخاص فإن استثمارات القطاع العام تتأثر بالتغيرات في الدخل أو الناتج الوطني سواء كان هذا التغير في حجمه أو في طريقة توزيعه فزيادة الدخل الوطني نتيجة نمو قطاع الإنتاج سيشجع الحكومة في الزيادة في إنفاقها الاستثماري بهدف إقامة مشروعات جديدة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو توسيع المشروعات القائمة للحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

¹ برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994 _ 2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 _ 2007، ص ص 121 _ 122.

3 _ الضرائب: من البديهي القول بأن الضرائب هي أحد أهم مصادر تمويل استثمارات القطاع العام، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي تعتبر الضريبة اقتطاع من الدخل الوطني الموجه للاستهلاك والاستثمار، وإن مداخيل الخزينة العمومية تركز بالدرجة الأولى على التحصيل الضريبي والذي يعكس مدى نجاعة السياسة الضريبية والمالية المتبعة، مما يشجع الدولة على زيادة الإنفاق الاستثماري خاصة في المشروعات التي يتعذر على القطاع الخاص القيام بها نتيجة لضخامة حجمها أو طبيعتها كالمشروعات المتعلقة بالبنية التحتية للاقتصاد أو المشروعات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم.¹

4 _ الدين الخارجي: تلجأ الدول وخاصة النامية إلى الاقتراض من الدول الصناعية وهيئات مالية دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حالة ما يفوق الإنفاق الاستثماري حجم الادخار المحلي، وحصول أي دولة على قروض يكون مرهونا بشروط منها ما هي اقتصادية أو اجتماعية ومنها ما تكون سياسية، لهذا فإن الحكومة هي التي تتصرف في هذه الأموال ولن يكون للقطاع الخاص أي دور في إدارة هذه الأموال وإنفاقها، وعادة تكون مؤسسات القطاع العام هي المستفيدة بالدرجة الأولى من هذه الأموال من خلال تمويل عجزها المالي أو للتوسع في استثماراتها، لهذا يعتبر بعض المحللين أن الدين الخارجي من المحددات الأساسية للطلب الاستثماري للقطاع العام.

5 _ معدل البطالة: نظريا تعتبر مستويات البطالة من المحددات الأساسية للطلب الاستثماري، حيث تظهر العلاقة بين الاستثمار والبطالة من خلال دالة الإنتاج والتي تحدد حجم رأس المال والعمالة اللازم للعملية الإنتاجية.

وتشير العديد من الدراسات أن الطلب الاستثماري خاصة بالنسبة للقطاع العام يتوقف بدرجة كبيرة على الفوارق بين المستويات الفعلية التقديرية لمعدلات البطالة، وتضيف أنه مادامت مستويات التشغيل هي مستويات مقدرة وتعتمد بالدرجة الأولى على سياسات

¹ _ برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الاستثمار المعتمدة، فإن توسع الفارق بين المستويين المقدره والفعلي يكون حافظا للزيادة في الطلب الاستثماري.¹

المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الخاص

نظرا لكون الاستثمار الخاص ذو أهمية كبرى، لمساهمة في عملية التنمية لأي دولة فقد ظهرت عدة تعاريف للاستثمار الخاص، وفيما يلي بعض التعاريف.

تعريف 1: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.²

تعريف 2: هو يخضع لسلطة القطاع الخاص مباشرة ويضع الربح في المقام الأول، وإذا كانا في نظام اقتصادي حر يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تترك الفرصة للقطاع الخاص لممارسة نشاطاته المختلفة في حدود القانون العام الذي يحكم الاستثمار، ويقتصر دور الحكومة في هذا النظام على ضبط الاجراءات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية.³

تعريف 3: وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.⁴

¹ _ برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 122 _ 123.

² _ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ _ برييش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 136 _ 137.

⁴ _ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 22.

تعريف 4: يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وهو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح.¹ ومن هذه التعاريف نستخلص أن الاستثمار الخاص هو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص من خلال القروض التي يحصل عليها أو الاحتياطات التي يتم تكوينها من أرباح الشركات، ويضع الربح في المقام الأول.

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الخاص

إن تطور الاستثمارات الخاصة في الدول النامية باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي كان موضوع اهتمام الباحثين والمسؤولين السياسيين وهناك العديد من محددات الاستثمار الخاص تتمثل في:²

1_ **معدل نمو الناتج المحلي:** هناك علاقة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم جرتين وفيلانوفيا 1991 دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

¹ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 22.

² عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد9، ورقلة، الجزائر، 2010، ص71.

2_ سعر الفائدة الحقيقي: فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، حيث شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات وطبقا للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج ما كينون _ شو في أوائل السبعينات من القرن العشرين وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسة الإصلاح الاقتصادي طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفاء لهذه المدخرات على أساس من المناقشة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية.¹

3_ مستوى الدخل الفردي: نظريا يتغير الطلب على الإنفاق الاستثماري طرديا مع مستويات الدخل الفردي بالبلد، والبلدان النامية التي يكون فيها الدخل الفردي مرتفعا تكون فيها معدلات الادخار مرتفعة نسبيا، وهذا ما يدل على وجود أموال أكثر لتمويل الطلب الاستثماري على عكس الدول النامية الأخرى التي تتميز بدخل منخفض أين يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا نسبيا.²

4_ معدل الاستثمار العمومي: كما هو الحال بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي فإن تأثير معدل الاستثمار العمومي (نسبة الإنفاق الاستثمار العمومي/ الناتج المحلي الخام) على الاستثمار الخاص يبقى غير مؤكد، فمن ناحية تكون الاستثمارات العمومية مكتملة ومدعمة للاستثمار الخاص، خاصة عندما توجه النفقات الاستثمارية العمومية نحو بناء الهياكل القاعدية المدارس، المياه والصحة... إلخ) إن إقامة مشاريع في هذا المجال من شأنها أن ترفع من معدل المردودية المتوقع للاستثمار الخاص، من ناحية أخرى ينظر للاستثمارات العمومية كعامل له تأثيرات سلبية على توسع المشاريع الخاصة وخاصة عندما تلجأ الحكومات عن

¹ _ عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 71_ 72.

² _ برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 89.

طريق مؤسساتها إلى الاستثمار في مشاريع الإنتاج سلع وخدمات منافسة لتلك المنتجة من طرف القطاع الخاص، ويضيف بعض الباحثين في هذا المجال أن تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات الاستثمار الخاص يزيد خاصة عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة أو تكون السياسة الجبائية غير محفزة للقطاع الخاص كما هو الشأن بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث.

5_ معدل التضخم: حسب القاعدة النظرية عندما يكون معدل التضخم في بلد ما مرتفعاً نسبياً فإنه يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري، نظراً لأنه يسبب في رفع معدلات المخاطرة على المدينين المتوسط والطويل، ويرجع ذلك لتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على القرار الاستثماري كأسعار الفائدة الحقيقية ومستويات الاستهلاك والادخار، إضافة إلى أن المعدلات المرتفعة للتضخم تعبر دوماً عن عدم وجود استقرار اقتصادي بالبلد، وعدم مقدرة الحكومة التحكم في السياسات الاقتصادية الكلية.

6_ خدمة الدين الخارجي: كم هو معلوم فإن الدول النامية تلجأ لاستدانة خارجية كمصدر آخر لتمويل التنمية، وتمثل تكلفة الدين نسبة قيمة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، إن تكلفة الدين الخارجي بالنسبة للدولة النامية لها تأثيرات سلبية على معدلات الاستثمار الخاص، فعندما تكون نسبة خدمة الدين الخارجي مرتفعة ببلد ما فذلك يدل على أنه يخصص موارد أقل للاستعمال المحلي بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة مما يؤثر سلباً على معدلات تراكم رأس المال الخاص.

كما أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام يعني تخصيص موارد مالية أكثر لخدمات هذه الديون، وهذا ما ينعكس سلباً على المخصصات المالية للاقتصاد وخاصة الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى أنه قد ينظر للدولة التي تعاني من ثقل ديونها الخارجية عدم مقدرتها على التصرف بحرية في تعاملاتها مع الخارج، ويرجع ذلك إلى تدخل بعض الجهات الدائنة في السياسة التنموية لهذه الدولة بما في ذلك برامجها الاستثمارية.¹

¹ _ برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 90 _ 91.

خلاصة الفصل

الاستثمار يشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث تم التعرف على بعض المفاهيم الأساسية للاستثمار فهو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية للحصول على عائد في المستقبل، كما تم التطرق إلى النظريات المفسرة له باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره، أصبح من الواضح أن الاستثمار له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية.

الاستثمار العام يختلف عن الاستثمار الخاص في العديد من أوجه النشاط الاقتصادي، فالاستثمار العام يقوم به القطاع العام دون اعتبار لما يدره عليه من عائد، أما الاستثمار الخاص يقوم به القطاع الخاص ويضع الربح في المقام الأول. يتحدد الاستثمار الخاص من خلال مجموعة من المحددات وتعتبر سعر الفائدة أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الخاص.

الفصل الثاني

إشكالية المزامية بين

الإستشاريين العام والخاص

تمهيد

تحدث المزاحمة عندما تقوم الدولة برفع نفقاتها العامة وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، ولتمويل هذا العجز تتوجه الدولة إلى الاقتراض الداخلي هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من جهة وتقليل حجم الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص من جهة أخرى، فيصعب على منشآت القطاع الخاص أن تقترض وتستثمر وبالتالي يتراجع حجم الاستثمارات الخاصة.

وقد قسمنا الفصل الثاني إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية المزاحمة.

المبحث الثاني: مصادر وقياس المزاحمة.

المبحث الأول: ماهية المزاخمة

تفترض النظرية الكينزية حسب المضاعف على أن الزيادة في الإنفاق العام أو التخفيض في معدل الضرائب يولد تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، وهذا التحليل يعطي القليل من الاهتمام للطريقة التي يتم تمويل بها الميزانية العامة، ونتيجة لذلك تم تحديدها من قبل بعض الاقتصاديين الذين يحتاجون بأن الإنفاق الحكومي الممول بطرق غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص إلى درجة أنه سيكون هناك زيادة طفيفة أو ربما معدومة في الإنفاق الكلي، يشار إلى هذا في الأدبيات الاقتصادية بأثر المزاخمة للإنفاق الخاص من قبل السياسات المالية، فيما يلي عرض لذلك.

المطلب الأول: مفهوم المزاخمة

لقد أثار مفهوم المزاخمة اهتماما واسعا من قبل الاقتصاديين، وذلك من منطلق أن العجز المالي للحكومات في الوقت الحاضر سيكون له أثر سلبي على نشاط القطاع الخاص في المستقبل، وعلى العموم لم يتم تحديد بشكل دقيق ونهائي مفهوم خاص بالمزاخمة وذلك راجع إلى تعدد أنواعها، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف.

تعريف 01: يقصد بالمزاخمة أنها إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.¹

تعريف 02: كما تعرف المزاخمة بأنها تتمثل في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، الذي يرجع بدوره إلى زيادة الإنفاق العام.²

تعريف 03: كما تعرف المزاخمة على أنها ذلك الوضع الذي يصف أثر زيادة الإنفاق العام في تخفيض كمية واحدة أو أكثر من المكونات الأخرى للإنفاق الخاص.³

¹ - Leanne Ussher, do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research, working paper n3, 1998, p3.

² - محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 191.

³ - عامر يوسف العنوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 220.

تعريف 04: كما تعرف المزاحمة أنها تحدث عندما تقوم الدولة برفع نفقاتها العامة فهي بذلك تزاخم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة، فينعكس ذلك بارتفاع سعر الفائدة فيؤدي إلى تراجع الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد، كما يمكن أن تكون هذه المزاحمة من خلال تشجيع الاكتتاب في الدين العام، ترفع سعر الفائدة نتيجة ويعتمد الجمهور الالتزام على الاستجابة لهذه المعدلات وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سينخفض الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.¹

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن المزاحمة تحدث عند زيادة عجز الموازنة العامة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي لتمويل العجز فيرتفع سعر الفائدة بالإضافة إلى تقليل حجم الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص فيتراجع حجم الاستثمارات الخاصة.

المطلب الثاني: أنواع المزاحمة.

تنقسم المزاحمة إلى عدة أنواع وذلك تبعاً للنسبة التي يزيح بها الإنفاق العام الإنفاق الخاص، لكن طبيعة هذه النسبة تختلف من اقتصاد لآخر وذلك تبعاً لقيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، وعليه تنقسم المزاحمة إلى:

_ مزاحمة حقيقية ومزاحمة مالية:²

1_ مزاحمة حقيقية: إذ أنه نتيجة لرفع الإنفاق العام عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي.

2_ مزاحمة مالية: نتيجة للجوء إلى الاقتراض بسندات حكومية لتمويل الإنفاق العام، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد ويرتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي، إذ أنه وتبعاً لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة

¹ - هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطوير الإنفاق العام و احتواء الدين العام للمدة: 2004/1990_ حالة دراسية لبعض البلدان العربية (تونس، المغرب، الأردن، مصر)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 13، المجلد 5، العراق، 2009، ص 53.

² - بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001_ 2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009_ 2010، ص 156.

لحياسة السندات الحكومية غير السائلة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص سواء في السوق المالي أو في القطاع الحقيقي.

_ مزاحمة جزئية ومزاحمة تامة ومزاحمة فوق التامة:¹

1 _ مزاحمة جزئية: يحدث انخفاض في للاستثمار أقل من زيادة الإنفاق الحكومي وهذه تزيد الناتج المحلي الحقيقي، الذي يزيد الطلب الحقيقي على النقود، وكذلك يزداد سعر الفائدة بمعدل أعلى فينخفض الاستثمار انخفاضاً أقل من التغير الأصلي في الإنفاق.

2_ مزاحمة تامة: تحدث هذه الحالة إذا كان الانخفاض في الاستثمار يساوي الزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي، ولحدوث المزاحمة التامة يجب أن يكون أي تغير بسيط في الطلب على النقود يجب أن يؤدي إلى تغير كبير في أسعار الفائدة، والتغير في سعر الفائدة مؤدياً إلى تغير في الاستثمار.

3_ مزاحمة فوق التامة: تحدث عندما تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض أكبر من تلك الزيادة في الإنفاق العام.²

المطلب الثالث: تأثير ميل منحنى (LM) على المزاحمة

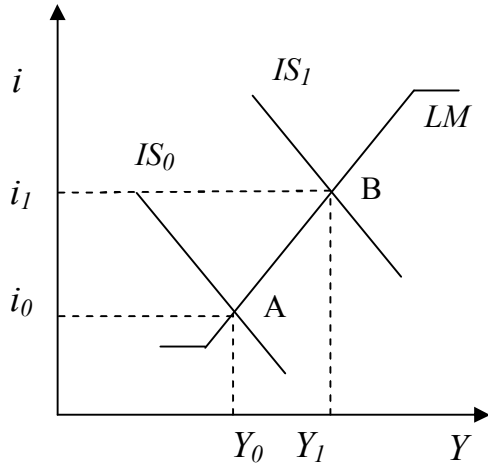
يكون تأثير الإنفاق العام على سعر الفائدة كبيراً كلما كان المنحنى (LM) أكثر ميلاً، هذا يعني أنه كلما كان ميل منحنى (LM) كبيراً كان أثر المزاحمة كبيراً وبالمقابل يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيفاً نسبياً، وعلى النقيض من ذلك فإن ميل منحنى (LM) إذا كان ضعيفاً فإن ذلك سوف يضعف من أثر المزاحمة، وبالتالي يرتفع أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج كما يوضحه الشكل التالي:³

¹ _ جمعة أحمد الزيدات، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2000، ص 34.

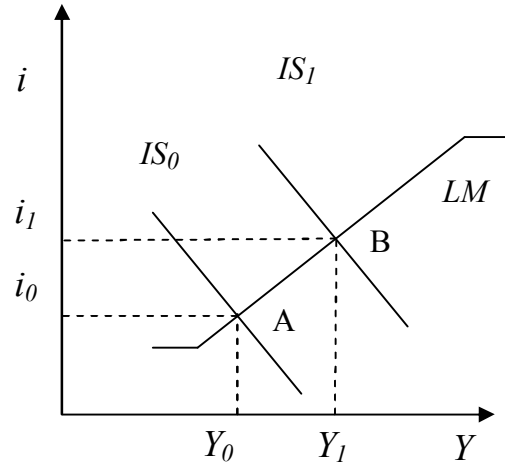
² _ محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية_ حالة بعض اقتصاديات الدول العربية_ أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014 _ 2015، ص 158.

³ _ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص340.

الشكل رقم: (2_2): تأثير ميل منحنى (LM) على المزاخمة



ميل منحنى (LM) كبير



ميل منحنى (LM) ضعيف

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص340.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه لزيادة الإنفاق العام في الحالات المختلفة للاقتصاد

حيث:¹

1_ حالة ما قبل التشغيل الكامل: في هذه الحالة فإن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى قيام قطاع

الأعمال زيادة حجم الإنتاج عن طريق توظيف عمال جدد.

2- حالة التشغيل التام: فزيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى الأثر التام لأثر المزاخمة

وينعكس على الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وعليه من التحليل السابق وبلاستعانة بالتحليل وفق نموذج التوازن الاقتصادي العام

(IS _ LM) فإننا نرى:²

- كلما كان منحنى التوازن في سوق النقود (LM) أكثر أفقية كلما زاد الدخل أكثر

ويزداد سعر الفائدة بنسبة أقل.

- كلما كان منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) أكثر أفقية كلما زاد الدخل

بنسبة أقل ويزداد سعر الفائدة بنسبة أقل.

¹ محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 258.

- كلما كان الطلب الكلي المستقل كبيراً _ يعني الانتقال في منحني (IS) كبيراً _ كلما ازداد الدخل وسعر الفائدة أكثر.

المبحث الثاني: مصادر وقياس المزاحمة

تعود المزاحمة إلى تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض من المصادر المحلية، فعندما تتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز يقل حجم الموارد المالية المتاحة للاقتراض من جهة ويرتفع سعر الفائدة من جهة أخرى فيصعب على منشآت القطاع الخاص أن تقترض وتستثمر، أي عدم وجود العجز يعني عدم الحاجة إلى التمويل وبالتالي عدم وجود أثر المزاحمة.

المطلب الأول: مصدر نشوء المزاحمة.

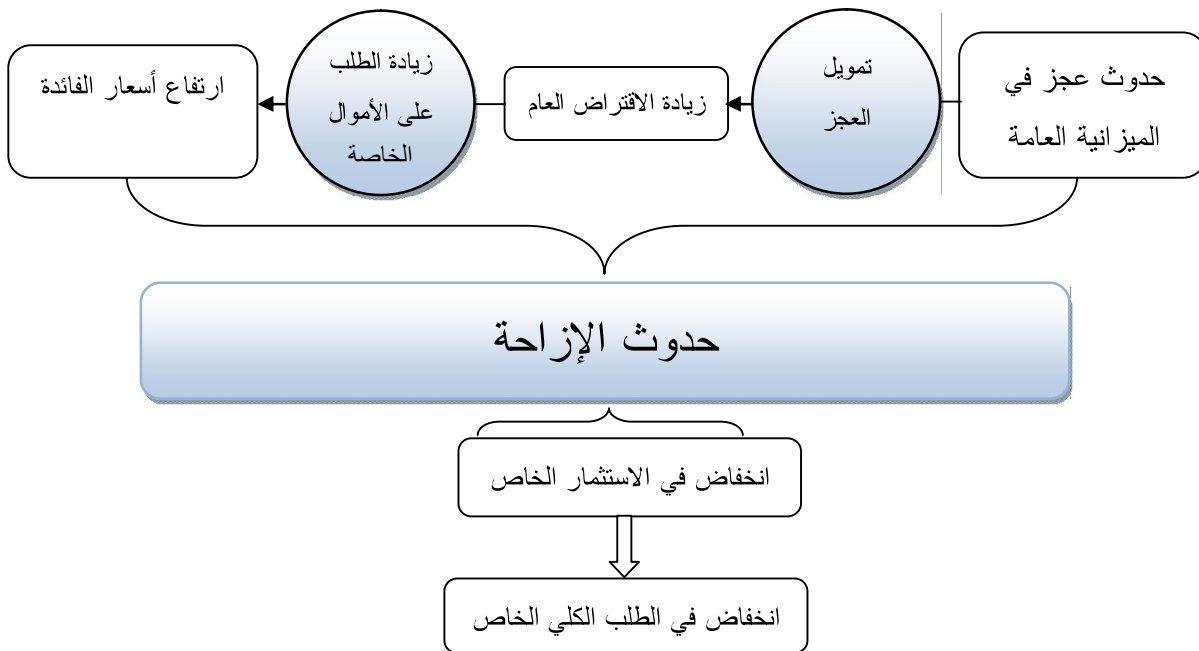
تلجأ الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة بإحدى طريقتين هما:¹

1- الدين الداخلي المحلي: عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي يزيد الطلب على النقود فيرتفع سعر الفائدة، كما أن منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على السيولة المحلية واستحواد الحكومة على كميات كبيرة من السيولة المتاحة للقطاع الخاص يؤدي إلى حرمان القطاع الخاص من التمويل اللازم فيتراجع حجم الاستثمارات الخاصة، وعليه فهناك قناتين رئيسيتين متلازمتين للمزاحمة وهما حجب الموارد المالية عن القطاع الخاص وارتفاع سعر الفائدة.

وانطلاقاً من فرضية المزاحمة فإن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إضافة إلى تقليل حجم الموارد المتاحة للقطاع الخاص وعليه فإن انخفاض عجز الموازنة الحكومية قد يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار الخاص، إلا أن طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والإنفاق العام مهمة جداً هنا، فإذا كان النشاط الاقتصادي معتمداً على الإنفاق العام فمن المتوقع أن يزيد الاستثمار الخاص نتيجة تزايد النشاط الاقتصادي الناتج

¹ محمد يوسف العقيلي، مزاحمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص في الأردن دراسة قياسية للفترة (1976 _ 2000)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2002، ص 17 _ 18.

عن الإنفاق الحكومي، أي أن العلاقة بين الإنفاق العام والخاص في هذه الحالة تكاملية وعكس ذلك صحيح، وينطبق هذا بشكل كبير على الدول النامية، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الاستثمار والإنفاق الخاصين منخفضا المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، وإذا كان هذا صحيحا فإن أثر المزاحمة من خلال أسعار الفائدة يكون قليلا.
الشكل رقم: (2_3): يوضح مصدر المزاحمة.



المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 159.

2_ الاقتراض من البنك المركزي: قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز، حيث يزيد عرض النقد فلا يرتفع سعر الفائدة، إلا أن التضخم الناتج عن هذه العملية يجبر البنك المركزي على تقييد قدرة البنوك التجارية على الاقتراض للحد من زيادة عرض النقد.¹

¹ محمد يوسف العقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثاني: قياس المزاحمة

اختلفت طرق قياس المزاحمة، فمنها ما درس الاقتراض الحكومي المحلي على الائتمان المتاح للقطاع الخاص، ومنها ما ركز على علاقة العجز المالي الحكومي بسعر الفائدة، كما نالت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص جانبا من الاهتمام، وفيما يلي عرضا لكل من هذه الطرق:¹

1_ أثر الاقتراض الحكومي المحلي على الائتمان للقطاع الخاص وموجودات البنوك المحلية في الخارج:

تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي من أجل الحصول على تمويل العجز في موازنتها أو من أجل ضبط حركة الاقتصاد من خلال ممارسة ضغوط على السيولة المحلية، حيث يتيح الاقتراض سبلا أكثر كفاءة لتمويل العجز إضافة إلى الابتعاد عن اللجوء إلى إصدار النقود كوسيلة لسد العجز.

وعلى الرغم من أن الدافع وراء الاقتراض هو تمويل عمليات الحكومة- عند عجز الإيرادات عن تغطية النفقات - والتي توفر سلع وخدمات تسهم إيجابيا في زيادة مستوى الرفاه للأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أن هناك من الاقتصاديين من يحذر من احتمال مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة له، بمعنى أنه قد يكون هناك انعكاسات سلبية لعجز الموازنة العامة على الاقتصاد المحلي وخاصة على الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم.

وتقوم فرضية مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد على أساس محدودية الموارد الأمر الذي كثيرا ما ينتج عنه مفاضلة تميل لصالح القطاع العام، ويتوقف أثر الاقتراض الحكومي على الاقتصاد المحلي سواء بشكل إيجابي أو

¹ محمد يوسف العقبلي، مرجع نفسه، ص 19_20.

سلبية على مسارات الإنفاق التي تتبناها الحكومة وتمولها من الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص.

وعليه يمكن صياغة المعادلات القياسية التي تستخدم في الأدبيات لقياس أثر المزاحمة

على النحو التالي:

$$\ln PL_t = \alpha + \beta_1 \ln DT_t + U_t \dots (1)$$

$$\ln BC_t = \alpha + \beta_1 \ln PL_t + \beta_2 \ln DT_t + \beta_3 JDT_t + U_t \dots (2)^1$$

حيث تشير:

$\ln PL_t$: اللوغاريتم الطبيعي للتسهيلات الائتمانية الاسمية المقدمة للقطاع الخاص.

$\ln DT_t$: اللوغاريتم الطبيعي للاقتراض الحكومي المحلي الاسمي.

JDT_t : فارق سعري الفائدة الاسمي على العملة المحلية والعملة الأجنبية.

$\ln BC_t$: اللوغاريتم الطبيعي لموجودات البنوك الاسمية في الخارج.

U_t : المتغير العشوائي.

T: الزمن.

وتهدف المعادلة رقم (1) إلى قياس انعكاسات كل من التسهيلات الائتمانية التي

حصلت عليها الحكومة (DT) وفارق سعري الفائدة على العملة المحلية والعملة الأجنبية

(JDT) على التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها القطاع الخاص (PL).

أما المعادلة (2) فتسعى إلى معرفة أثر الاقتراض الحكومي المحلي (DT) والائتمان المقدم

للقطاع الخاص (PL) وفارق سعري الفائدة على العملة المحلية والعملة الأجنبية (JDT) على

موجودات البنوك في الخارج (BC).

وترتبط المعادلة رقم (2) بالمعادلة رقم (1)، حيث يدل عدم وجود علاقة سلبية بين

التسهيلات الائتمانية للقطاع العام والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص في المعادلة رقم (1)

على أن الاقتراض الحكومي لم ينعكس على التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بل جاء من

¹ - محمد يوسف العقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

موجودات البنوك في الخارج إذ لم يكن بسبب فائض السيولة لدى الجهاز المالي والمصرفي المحلي، وفي هذه الحالة يتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الاقتراض الحكومي المحلي وموجودات البنوك في الخارج في المعادلة رقم(2)، بمعنى أن زيادة الاقتراض الحكومي المحلي تعتمد على موجودات المؤسسات الائتمانية في الخارج.

2_ أثر العجز المالي الحكومي على سعر الفائدة:

تبين فيما سبق أن هناك قناتين متلازمتين للمزاحمة وهما سعر الفائدة وحجب الموارد المالية عن القطاع الخاص، إلا أن هناك الكثير من الدراسات التي اهتمت بتتبع أثر المزاحمة من خلال سعر الفائدة فقط.

ففي الوقت الذي يحجب فيه الاقتراض الحكومي الموارد المالية عن القطاع الخاص إلا أن ذلك قد لا يؤدي إلى ضغوط تصاعدية على أسعار الفائدة، فهناك العديد من العوامل التي تسهم في التغيرات ولاسيما الارتفاع الذي يطرأ على سعر الفائدة عدا الإنفاق الحكومي أو العجز المالي، فقد يحدث هناك ارتفاع في سعر الفائدة وقد ينعكس ذلك بشكل سلبي على الاستثمار الخاص، إلا أن مصدر الارتفاع في سعر الفائدة غير معروف، وقد تكون أسعار الفائدة أصلاً مثبتة من قبل السلطات النقدية.

وباختصار فإن الإنفاق الحكومي قد يزاحم الإنفاق الخاص من خلال حجب الموارد المالية فقط دون أن يؤثر ذلك على سعر الفائدة، وبالتالي هناك إمكانية لتلاشي أثر المزاحمة من خلال أسعار الفائدة وانعكاساتها السلبية على قرارات المستثمرين، فقد توصلت العديد من الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها إلى أن العجز المالي الحكومي لا يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي غياب أثر المزاحمة من خلال سعر الفائدة.¹

3_ أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص:

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين والباحثين بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والاستهلاك الخاص باعتبار هذه العلاقة مؤشراً للمزاحمة دون التعرض لسعر الفائدة كعامل مؤثر على

¹ محمد يوسف العقيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22_ 23.

الاستهلاك الخاص وبذلك بسبب غموض العلاقة بينهما، فبينما يمارس سعر الفائدة آثاراً سلبية على الاستثمار الخاص إلى أن علاقته بالاستهلاك الخاص غير واضحة، وهناك أثرين لسعر الفائدة على الاستهلاك الخاص وهما: أثر الدخل والذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وأثر الإحلال والذي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، وبالتالي فإن الأثر النهائي لسعر الفائدة على الاستهلاك الخاص يتوقف على القوة النسبية لكلا الأثرين حيث يعتقد بأنه يكون ضعيف، ويمكن القول أن سعر الفائدة يمارس بعض الأثر على الطريقة التي يتم فيها توزيع مستوى معين من الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار.¹

المطلب الثالث: الدراسات الاقتصادية حول علاقة الاستثمار العام بالخاص وأهم النتائج المصاغة

لقد اهتم العديد من الباحثين بموضوع المزاحمة إلا أن الدراسات التي ظهرت في هذا الموضوع كانت قليلة، كما أن معظم هذه الدراسات تناولت الموضوع من جانب واحد ومن أبرز هذه الدراسات:²

1_ دراسة كارديسو (Cardoso) عن الاستثمار الخاص في دول أميركا اللاتينية، والتي هدفت إلى تقدير دالة الاستثمار الخاص لكل دولة، واعتبر كارد وسو أن نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بنسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وبسعر الصرف الحقيقي وبنسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع العام إلى الائتمان المحلي الكلي وبمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد وجد أن علاقة الاستثمار الخاص بالاستثمار العام علاقة تكاملية، بمعنى أن زيادة الاستثمار العام تؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص، وفسر ذلك بأن الاستثمار العام يوفر البيئة الملائمة للاستثمار الخاص من خلال الاستثمار في البنية التحتية وقيام بالمشاريع التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، وأوضح كارديسو أن وجود مثل هذه العلاقة لا يعني عدم وجود مزاحمة في الاقتصاد، فقد

¹ محمد يوسف العقيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23_24.

² محمد يوسف العقيلي، مرجع نفسه، ص ص 12_13.

وجد أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام إلى الائتمان المحلي الكلي وبين حصة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد على أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض، لذا فإن العجز الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية والذي يتم تمويله من خلال الاقتراض المحلي قد يضر بالاستثمار الخاص إما من خلال ارتفاع سعر الفائدة أو من خلال حجب الموارد المالية عن القطاع الخاص.

2_ دراسة تسانق (Tsung) عن الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص، والتي هدفت إلى الكشف عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المتاحة للاستهلاك، وذلك من خلال تقدير دالة الاستهلاك الخاص والتي تضمنت الإنفاق الحكومي والدخل المتاح كمتغيرات مستقلة، وطبق هذه الدراسة على (24) دولة، ووجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص في (15) دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، واستدل من ذلك على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المتاحة للاستهلاك.

3_ دراسة السويدي عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على موارد البنوك في دولة قطر، والتي هدفت إلى الكشف عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض من خلال دراسة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها القطاع الخاص من جهة والتسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها القطاع العام و الفارق بين سعري الفائدة على الريال القطري والدولار الأمريكي من جهة أخرى كما هدفت الدراسة أيضا إلى تحديد أثر الاقتراض الحكومي على موجودات البنوك التجارية المحلية في الخارج، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك (cointegration) وجد أن للتسهيلات الائتمانية التي قدمت للقطاع العام أثرا أنيا فقط على التسهيلات الائتمانية التي قدمت للقطاع الخاص، بمعنى أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية في المدى القصير، كما وجد فيها أيضا عدم وجود أثر المزاحمة في الفترات التي كان فيها الاقتراض الحكومي عند مستويات منخفضة نسبيا، وقد كان لمتغير الفارق بين سعري الفائدة على الريال القطري والدولار

الأمريكي تأثيراً سلبياً على التسهيلات الائتمانية التي قدمت للقطاع الخاص، ولم يجد أي تأثير للاقتراض الحكومي من البنوك المحلية على موجودات البنوك في الخارج.¹

أما في الأردن فلم يجد موضوع المزاحمة الاهتمام الكافي، ولو يكن موضوع المزاحمة الموضوع الرئيسي لأي من الدراسات، ولم تحاول أي دراسة تتبع أثر المزاحمة في الاقتصاد الأردني بشكل جلي وواضح، ومن هذه الدراسات:²

_ دراسة القرعان عن الاستثمار الخاص والعام والنمو الاقتصادي في الأردن، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية الاستثمار الخاص بالمقارنة مع الاستثمار العام، وذلك من خلال تقدير الإنتاجية الحدية لكلا النمطين من الاستثمارات، حيث وجد أن الاستثمار الخاص والعام يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إلا أن الاستثمار الخاص أكثر فعالية من الاستثمار العام، وكانت الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص أكبر منها للاستثمار العام، كما وجد فيها أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين حصة الاستثمار العام وحصة الاستثمار الخاص من الدخل مما يعني أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص، وجاءت العلاقة إيجابية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص.

_ دراسة مراشده بعنوان المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات في الأردن، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل ميزان المدفوعات وفقاً للمنهج المالي، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن أثر العجز في الموازنة الحكومية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ومعرفة أثر العجز على أداء القطاع الخاص الذي يتمثل في فجوة القطاع الخاص (الفرق بين الاستثمار الخاص والادخار الخاص) أو دراسة ما يعرف بحالة الاستبعاد، وقد اعتبر مراشده أن نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل فجوة القطاع الخاص، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وقوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر تعويضي لعجز الموازنة (السياسة المالية التوسعية) من خلال فجوة القطاع الخاص بمعنى أنه لا يوجد مزاحمة.

¹ محمد يوسف العقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 13_14.

² محمد يوسف العقيلي، مرجع نفسه، ص 15_16.

خلاصة الفصل

تحدث المزاحمة عند حدوث عجز في الميزانية العامة حيث تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي لتمويل العجز وبالتالي زيادة الطلب على الأموال الخاصة وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة فيتراجع حجم الاستثمار الخاص وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي الخاص، وللمزاحمة عدة أنواع منها مزاحمة جزئية ومزاحمة تامة وشبه تامة، كما أن أثر المزاحمة يتوقف على ميل منحنى التوازن في سوق النقد (LM) فكلما كان ميل منحنى (LM) كبيرا كان أثر المزاحمة كبيرا وكلما كان ميل منحنى (LM) ضعيفا فإن ذلك يضعف أثر المزاحمة.

تلجأ الحكومة في كثير من الأحيان إلى تمويل عجز الموازنة بطريقتين هما الدين الداخلي المحلي والاقتراض من البنك المركزي، وهناك العديد من الباحثين الذين اهتموا بموضوع المزاحمة من بينها كارديسو الذي وجد أن علاقة الاستثمار الخاص بالاستثمار العام علاقة تكاملية، وفسر ذلك بأن الاستثمار العام يوفر البيئة المناسبة للاستثمار الخاص من خلال الاستثمار في البنى التحتية و يؤكد على أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض.

الفصل الثالث

دراسة تقييمية للاستثمارات العامة

والخاصة في الاقتصاد الجزائري

للفترة 2001-2014

تمهيد

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة في 2001_2014 ولهذا تم تقسيم الفصل الثالث إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دراسة تقييمية للاستثمارات العامة في الفترة 2001_2014.

المبحث الثاني: تحليل المزاخمة.

المبحث الأول: دراسة تقييمية للاستثمارات العامة في الفترة 2001_2014

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على المستوى التوازنات الكلية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004

جاء هذا البرنامج عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، وذلك مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه

لقد جاء هذا البرنامج بمبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار وتم توزيعه على فترات تطبيقه كما يلي:

الجدول رقم (3_1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

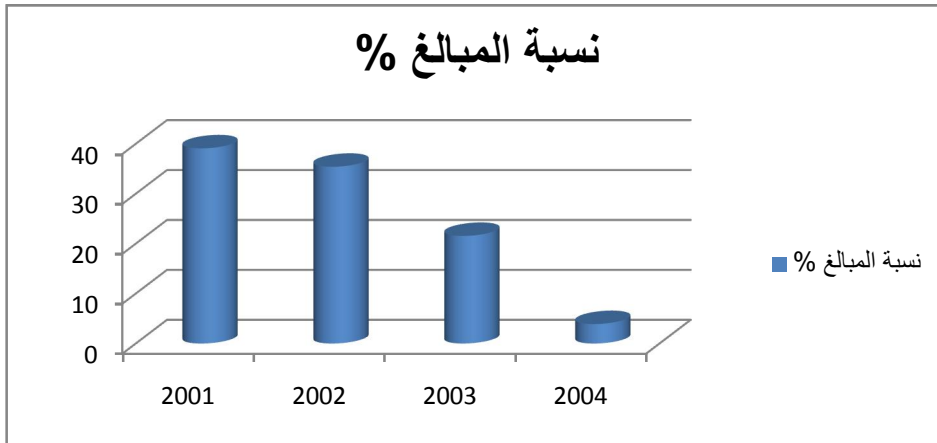
| السنوات | المبالغ المالية(مليار دج) | نسبة المبالغ(%) |
|---------|---------------------------|-----------------|
| 2001 | 205،40 | 39،10 |
| 2002 | 185،90 | 35،41 |
| 2003 | 113،20 | 21،56 |
| 2004 | 20،50 | 03،90 |
| المجموع | 525 | 100 |

المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص283.

والشكل التالي يوضح نسبة التوزيع السنوي لمخصصات الغلاف المالي للحكومة

لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

الشكل رقم (3_1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3_1)

من خلال الجدول نلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205،40 مليار دج، 185،90 مليار دج، 113،20 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39،10%، 35،41%، 21،56% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ: 20،5 مليار دج أي بنسبة 90،3% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتھا البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.¹

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

— تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛

— فك العزلة عن المناطق النائية؛

— إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛

— تطوير المنشآت الصحية؛

¹ بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001_2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013، ص47.

- _ تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
 - _ إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
 - _ تطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
 - _ توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
 - _ توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
 - _ تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
 - _ تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب؛¹
 - _ تنشيط الطلب الكلي؛
 - _ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛
 - _ مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.²
- ثانياً: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

إذاً كما سبق فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه

¹ _ عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص ص 6_7.

² _ بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 46.

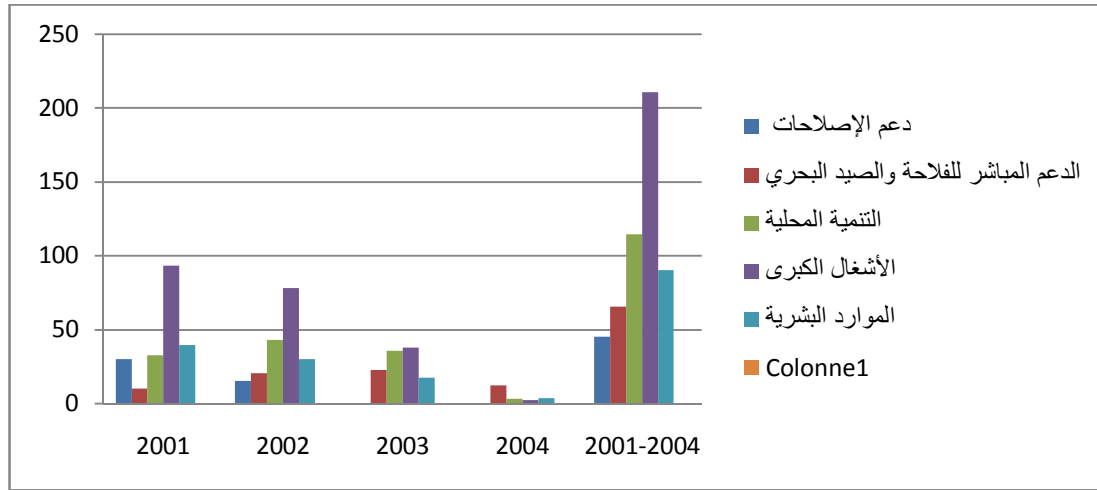
الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات. ومقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي:¹

الجدول رقم(3_2): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004

| مجموع رخص البرنامج (%) | رخص البرنامج (مليار دينار جزائري) | | | | | طبيعة الأعمال |
|------------------------|-----------------------------------|------|-------|-------|-------|-------------------------------------|
| | 2004_2001 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 8,6 | 45,0 | — | — | 15,0 | 30,0 | دعم الإصلاحات |
| 12,4 | 65,4 | 12,0 | 22,5 | 20,3 | 10,0 | الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري |
| 21,7 | 114,2 | 03,0 | 35,7 | 42,9 | 32,4 | التنمية المحلية |
| 40,1 | 210,4 | 02,0 | 37,6 | 77,8 | 93,0 | الأشغال الكبرى |
| 17,2 | 90,2 | 03,5 | 17,4 | 29,9 | 39,4 | الموارد البشرية |
| 100 | 525,0 | 20,5 | 113,2 | 185,9 | 205,4 | المجموع |

المصدر: صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2001_2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 5.

الشكل رقم(3_2): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(3_2)

¹ محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 284.

ما يتم ملاحظته من الشكل البياني حول مخصصات البرنامج فإن المخصصات الاستثمارية هو:

_ استحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 210,5 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج وقد تم توزيعها بين سنواته حيث نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة للقطاع، وذلك لمسايرة التحولات في الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات المتبعة من جهة ومن جهة أخرى لم ينل هذا القطاع نصيبه في السياسات التي تم إبرامها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية؛¹

_ أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21,7% من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج الذي تضمن إنجاز مخططات (PCD) موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات الأنشطة على كامل التراب الوطني؛

_ كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17,2 من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ذلك بتكلفة قدرت ب 90 مليار دج؛

_ كما استفاد أيضا القطاع الفلاحي من دعم مالي بمبلغ 65,4 مليار دج أي 12,4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وذلك من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى محاور أخرى تضمنها هذا الدعم كحماية النظام البيئي الرعوي، مكافحة الفقر والتهميش، معالجة ديون الفلاحين إلى جانب تقديم اعتمادات مالية كبيرة لفائدة الفلاحين وغيرها من الانشغالات؛

_ أما المبلغ المتبقي 47 مليار دج فقد تم توجيهه إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة في بداية التسعينات، وذلك لتخفيف من آثار هذه الإصلاحات، دعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة.²

¹ _ محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 258.

² _ جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص 8_9.

ثالثا: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004

يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي بمثابة دفعة قوية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وقد خصصت الحكومة مبالغ مالية كبيرة والتي بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا البرنامج بـ 16063، وكانت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته:¹

_ تم استهلاك 96,22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛

_ تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع؛

_ يوجد 26% من المشاريع قيد الانجاز أي حوالي 4093 مشروع؛

_ 1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛

_ القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع عمومي؛

_ تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛

_ إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي سطرت للبرنامج قللت من فاعليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فاعلية البرنامج؛

_ إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي سطرت للبرنامج من الصعب تحقيقها، ولتحقيقها يتوجب على الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة وطويلة المدى وتكون مبنية على مجموعة من سياسات والبرامج الخاصة بكل هدف؛

_ تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فاعلية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفاعلية

¹ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية_ مقارنة نقدية_ أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص ص 12_13.

للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية، هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق؛

_ زيادة الإنفاق المحقق من طرف الدولة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج نتيجة الطلب الكلي المتزايد؛

_ تم تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5%، إلا أنه على الصعيد الهيكلي لم يتم تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو وذلك راجع إلى:

- 1_ أن الارتفاع الهام لمداخل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير؛
- 2_ أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة؛
- 3_ إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009

ركزت الدولة على مواصلة جهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وفيما يلي نحاول أن نتطرق إلى ما يحويه البرنامج.

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009

- يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:
- _ استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
 - _ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بإصلاح المالي والبنكي؛

- _ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- _ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛¹
- _ تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- _ تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- _ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
- _ رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.²
- وعليه، فإن خصائص هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخرينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:³
- _ برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 دج؛
- _ برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛
- _ برنامجا تكميليا من 270,000 وحدة سكنية لامتناسات السكنات الهشة صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970_2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013_2014، ص 65.

² عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص ص 8_9.

³ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية_ مقارنة نقدية_ مرجع سبق ذكره، ص ص 14_

_ 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005_2006.

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة ب1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009

هذا المشروع الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة في البلاد خصص له مبلغ ضخم قدر ب 55 مليار دولار، تم توزيعه على القطاعات المبنية في الجدول الموالي:¹

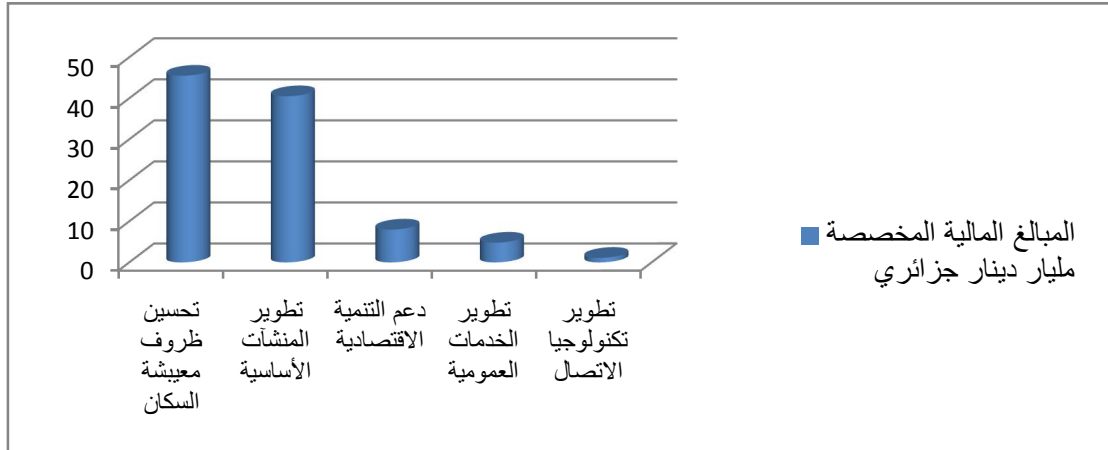
الجدول رقم(3_3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009

| النسبة(%) | المبالغ المالية (مليار دج) | القطاعات |
|-----------|----------------------------|-------------------------|
| 45,5 | 1,908,5 | تحسين ظروف معيشة السكان |
| 40,5 | 1703,1 | تطوير المنشآت الأساسية |
| 08 | 337,2 | دعم التنمية الاقتصادية |
| 04,8 | 203,9 | تطوير الخدمات العمومية |
| 01,1 | 50 | تطوير تكنولوجيا الاتصال |
| 100 | 4202,7 | المجموع |

المصدر: بن عزة محمد، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 14.

¹ بن عزة محمد، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 14.

الشكل رقم (3_3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3_3)

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق حيث:

1_ تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل هذا المحور المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج وذلك بقيمة 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,5%، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، وبعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل، فقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية؛¹

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001_2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مرجع سبق ذكره، ص 7.

2_ تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5 من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وذلك بمبالغ مالية تقدر بـ 1703.7 مليار دج، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية:

_ قطاع النقل: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 700 مليار دج؛

_ قطاع الأشغال العمومية: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 600 مليار دج؛

_ قطاع المياه (السدود والتحويلات): تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 393 مليار دج؛

_ تهيئة الإقليم: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 10،15 مليار دج؛

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.¹

3_ دعم التنمية الاقتصادية:

خصص لهذا المحور مبالغ مالية تقدر بـ 337،2 مليار دج وذلك بنسبة 8 % من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، من خلال هذا المحور يتم توزيع المبلغ المالي على القطاعات التالية:²

_ الفلاحة والتنمية الريفية: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 300 مليار دج وذلك من أجل مواصلة جهود الدولة بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية وهذا ما يعكس مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني؛

_ الصناعة: وهذه الأخيرة تم تخصيص له مبلغ مالي يقدر بـ 13،5 مليار دج وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية؛

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001_2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مرجع سبق ذكره، ص 7_8.

² محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 291.

_ ترقية الاستثمار: وهو الآخر تم تخصيص له مبالغ مالية تقدر ب4,5 مليار دج وذلك بهدف تهيئة وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية؛

_ الصيد البحري: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير القطاع والاستفادة أكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل؛

_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر ب4 مليار دج وذلك من أجل دعم هذا القطاع الحيوي لما له دور في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل؛

_ السياحة: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر ب3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

4_ تطوير الخدمات العمومية:

حيث أن السلطات الجزائرية خصصت مبالغ مالية تقدر ب 203.9 مليار دج وذلك ما نسبته 4,8% من إجمالي مبالغ البرنامج، ويكون ذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وهذا قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات، وقد استهدف ما يلي:¹

_ العدالة: هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات ، فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية؛

_ الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001_2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مرجع سبق ذكره، ص 9.

— التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها، إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود؛

— المالية: وذلك من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

5_ تطوير تكنولوجيا الاتصال:

كان نصيب هذا القطاع من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1،1 % حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنا 61 محطة أرضية.¹

ثالثا: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:²

— اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج بالانخفاض وذلك راجع إلى أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي؛

— حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما قطاع الصناعي العام فقد حقق معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005_2007؛

— ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17،7 % سنة 2004 إلى 10،3 % سنة 2009؛

— تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:

¹ محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 292.

² بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية_ مقارنة نقدية_ مرجع سبق ذكره، ص ص 15_

- 1_ أهمية البرنامج في حد ذاته مما يؤدي إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار من جهة ، ومن جهة أخرى تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية؛
- 2_ ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن النقص في نضج الدراسات وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، حيث شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج؛
- _ غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛
- _ تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي؛
- _ استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهيكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي طيلة خمس سنوات 2010_2014 غلفا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21,214 مليار دينار جزائري والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات فالبرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004 وتواصلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دعم هو الآخر ببرامج خاصة أخرى، وفيما يلي تفصيل ما يتعلق بالبرنامج.

أولاً: أهداف وخصائص برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010_2014

1- أهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010_2014

يهدف برنامج توظيف النمو الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:¹

_ القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين مناصب شغل؛

_ دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛

_ فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية؛

_ تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛

_ دعم الجماعات المحلية والحماية المدنية؛

_ مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛

_ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

_ المواصلة في تحسين الخدمات العامة؛

_ النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة

تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛

_ النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛

_ تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛

_ تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة؛

_ تحسين المحيط المالي للمؤسسة؛

_ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛

_ تهمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛

¹ محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 293_294.

_ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

2- خصائص برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010_2014

لأجل عقلنة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأموال العامة وعدم التبذير المال العام وذلك من خلال:¹

_ لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنواقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛

_ عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 200 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛

_ كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛

_ تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛

_ تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛

_ تدعيم أدوات الدراسة والانجاز.

ثانيا: مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010_2014

برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم برمجته للفترة 2010_2014 من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما:²

_ الشق الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولا سيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

¹ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية_ مقارنة نقدية_ مرجع سبق ذكره، ص ص17_18.

² بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001_2009، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 9.

ـ الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

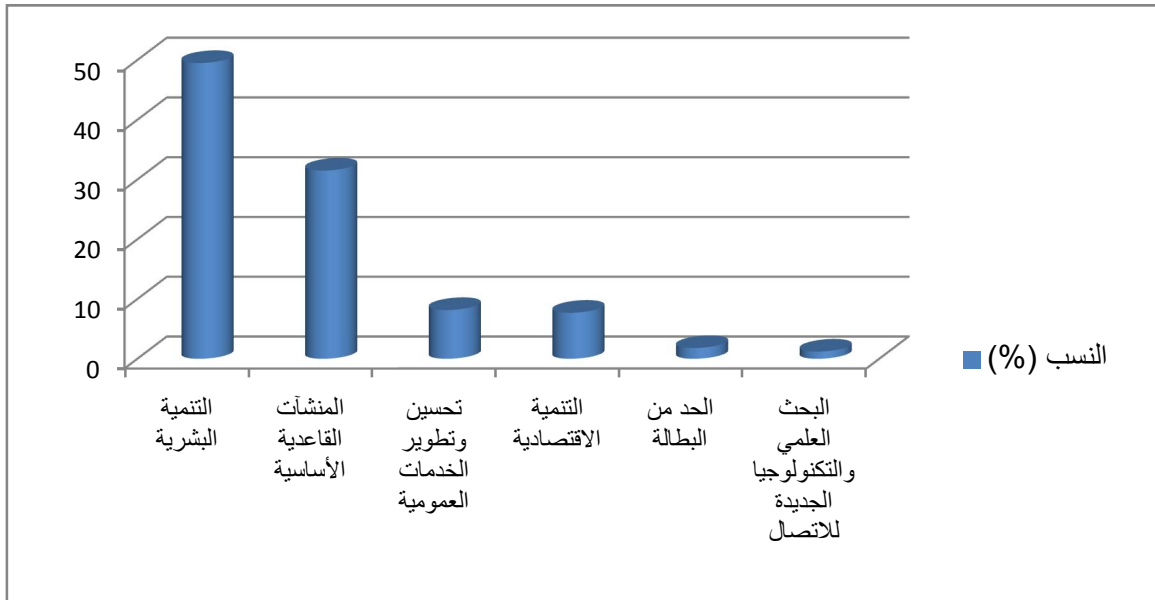
وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم(3_4):مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_ 2014

| النسب(%) | المبالغ المالية المخصصة(مليار دج) | القطاعات |
|----------|-----------------------------------|---|
| 49,5 | 10122 | 1_ التنمية البشرية ـ التربية الوطنية والتعليم العالي؛ ـ السكن والصحة والمياه؛ ـ التضامن والشؤون الدينية؛ ـ الرياضة والمجاهدين والتجارة. |
| 31,5 | 6448 | 2_ المنشآت القاعدية الأساسية: ـ الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات، ـ النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة،المطارات؛ ـ تهيئة الاقليم: المدن الجديدة. |
| 8,16 | 1666 | 3_ تحسين وتطوير الخدمات العمومية ـ العدالة، المالية، التجارة، العمل. |
| 7,7 | 1566 | 4_ التنمية الاقتصادية ـ الملاحة والصيد البحري ـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ـ إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية. |
| 1,8 | 360 | 5_ الحد من البطالة(توفير مناصب شغل) |
| 1,2 | 250 | 6_ البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال |
| 100 | — | المجموع |

المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 295.

الشكل رقم(3_4): نسب توزيع مخصصات برنامج توظيف النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(3_4)

انطلاقاً من الجدول والشكل نلاحظ أن السلطات الجزائرية قد أولت أهمية كبيرة للتنمية البشرية على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت 49,5 % من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر بـ 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة 31,5 % وذلك ما يقدر بـ 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين 81 % وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي، إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.¹

¹ _ محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 296.

المبحث الثاني: تحليل المزاخمة

تعود المزاخمة إلى تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض من المصادر المحلية، فعندما تتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز يقل حجم الموارد المالية المتاحة للاقتراض من جهة ويرتفع سعر الفائدة من جهة أخرى فيصعب على منشآت القطاع الخاص أن تقترض وتستثمر، أي عدم وجود العجز يعني عدم الحاجة إلى التمويل وبالتالي عدم وجود أثر المزاخمة.

المطلب الأول: تحليل مكونات الإنفاق العام

يتكون الإنفاق العام من الاستثمار العام والاستهلاك العام و يتم تحليلهما كما يلي:

أولاً: الاستثمار العام

يعتبر الاستثمار العام المكون الأول من مكونات الإنفاق العام ويتم تحليل تطور الاستثمار العام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3_5): تطور حجم الاستثمار العام خلال الفترة 2001_2014

الوحدة: %

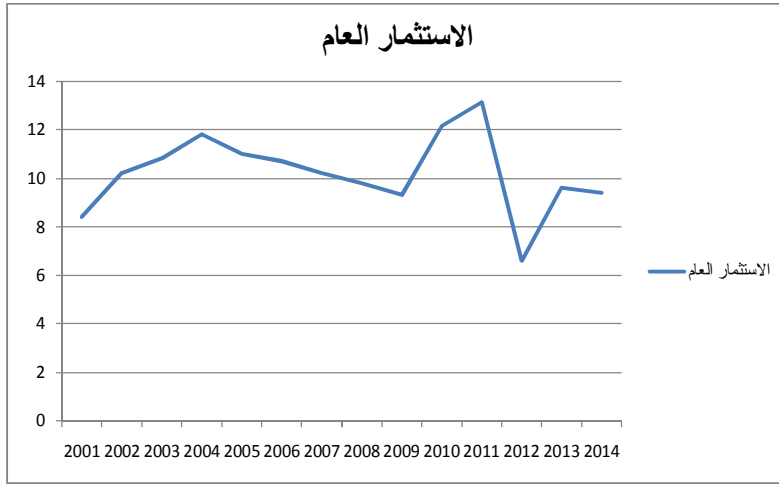
| السنوات | المؤشر |
|-----------------|--------|
| 2014 | 9,4 |
| 2013 | 9,60 |
| 2012 | 6,60 |
| 2011 | 13,12 |
| 2010 | 12,14 |
| 2009 | 9,3 |
| 2008 | 9,8 |
| 2007 | 10,2 |
| 2006 | 10,7 |
| 2005 | 11,0 |
| 2004 | 11,8 |
| 2003 | 10,8 |
| 2002 | 10,2 |
| 2001 | 8,4 |
| الاستثمار العام | |

المصدر: برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 344.

بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد (1996_2005)، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007_2008، ص 237.

الشكل رقم(3_5): تطور حجم الاستثمار العام خلال الفترة 2001_2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(3_5)

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

في الفترة الممتدة بين 2001_2004 نلاحظ ارتفاع الاستثمار العام حيث ارتفع من 8,4 % سنة 2001 إلى 11,8 % سنة 2004، والذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية بـ 10,3 % حيث أنه بالرغم من التراجع في عدد المؤسسات العمومية إلا أن الطلب الاستثماري عرف تزايدا مستمرا في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى توسع مشروعات المؤسسات العمومية العاملة في قطاع المحروقات من جهة وزيادة عوائد هذه المؤسسات بسبب الارتفاع في الأسعار العالمية للبتروول من جهة أخرى، حيث زاد الإنفاق الاستثماري العمومي خلال الفترة 2001_2004.

أما في الفترة الممتدة بين 2005_2009 عرف الاستثمار العام انخفاض مستمر خلال هذه الفترة وقدّر انخفاض الاستثمار العام في المتوسط بـ 10,2 % ويرجع سبب انخفاض الاستثمار العام إلى ارتفاع حصة ميزانية التسيير على حساب ميزانية التجهيز.

أما في الفترة الممتدة بين 2010_2014 عرف الاستثمار العام انخفاضا حيث انخفض من 12.14 % سنة 2010 إلى 9.4 % سنة 2014.

ثانيا: الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام المكون الثاني من مكونات الإنفاق العام ويتم تحليل تطور

الاستهلاك العام من خلال الجدول التالي:

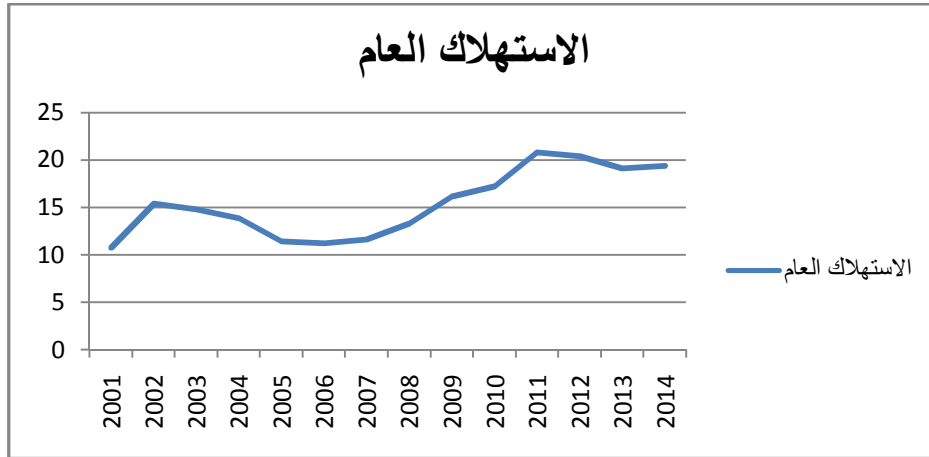
الجدول رقم (3_6): تطور حجم الاستهلاك العام خلال الفترة 2001_2014

الوحدة: %

| السنوات المؤشر | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|--------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الاستهلاك العام | 14.7 | 15.4 | 14.8 | 13.8 | 11.4 | 11.2 | 11.6 | 13.3 | 16.1 | 17.2 | 20.8 | 20.4 | 19.1 | 19.4 |

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 231.

الشكل رقم (3_6): تطور حجم الاستهلاك العام خلال الفترة 2001_2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3_6)

نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

في الفترة الممتدة بين 2001_2004 نجد أن الاستهلاك العام عرف انخفاضا حيث انخفض من 17,14% سنة 2001 إلى 13,8% سنة 2004، حيث قدر انخفاض الاستهلاك العام في المتوسط بـ 14,67%.

أما في الفترة الممتدة بين 2005_2009 نجد أن الاستهلاك العام ارتفع من 11,4% سنة 2005 إلى 16,1% سنة 2009، حيث قدر ارتفاع الاستهلاك العام في المتوسط بـ 12,7%.

أما في الفترة الممتدة بين 2010_2014 عرف الاستهلاك العام ارتفاعا حيث ارتفع من 17,2% سنة 2010 إلى 19,4% سنة 2014، حيث قدر ارتفاع الاستهلاك العام في المتوسط بـ 19,4%.

المطلب الثاني: الاستثمار الخاص في الجزائر

يتم تحليل تطور الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2001_2014 من خلال الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم (3_7): تطور حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001_2014

الوحدة %

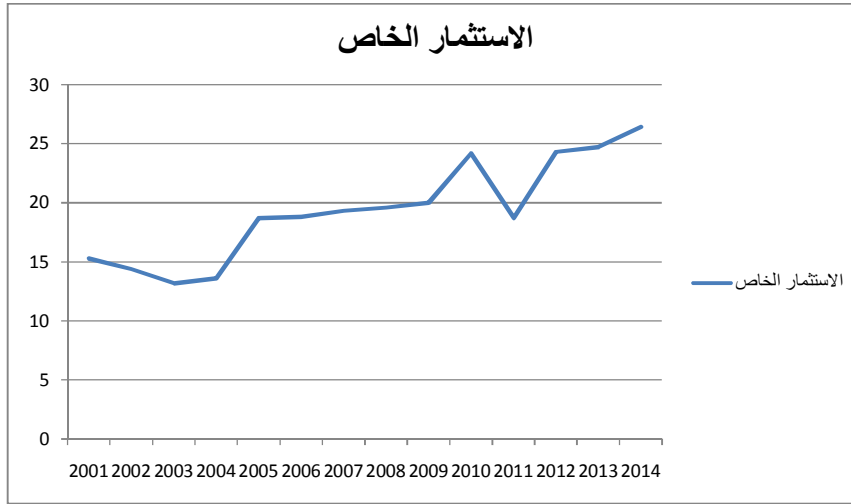
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المؤشر | 15,3 | 14,4 | 13,2 | 13,6 | 7,18 | 18,8 | 19,3 | 19,6 | 20,0 | 24,2 | 18,7 | 24,3 | 24,7 | 26,4 |
| الاستثمار الخاص | | | | | | | | | | | | | | |

المصدر: برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص344.

بوددخد كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 237.

الشكل رقم (3_7): تطور حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001_2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3_7).

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

في الفترة الممتدة بين 2001_2004 نلاحظ انخفاض الاستثمار الخاص حيث انخفض من 15,3 % سنة 2001 إلى 13,6 % سنة 2004، وقد انخفض الاستثمار الخاص في المتوسط بـ 18,9 %، ويرجع سبب انخفاض الاستثمار الخاص إلى تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما في الفترة الممتدة بين 2005_2009 نلاحظ ارتفاع الاستثمار الخاص حيث ارتفع من 18,7 % سنة 2005 إلى 20,0 % سنة 2009 وقد ارتفع الاستثمار الخاص في المتوسط بـ 19,2 % ويرجع سبب ارتفاع الاستثمار الخاص إلى فتح المجال للقطاع الخاص من خلال منحه امتيازات وتحفيزات كبيرة، كما أن استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي ساعد على تقليل تكاليف النقل والمواصلات نتيجة تعبيد الطرقات وبناء المطارات... إلخ.

أما في الفترة الممتدة بين 2010_2014 نلاحظ ارتفاع الاستثمار الخاص والذي ارتفع من 24,2% سنة 2010 إلى 26,4% سنة 2014 حيث قدر ارتفاع الاستثمار الخاص في المتوسط بـ 23,6%، ويرجع سبب ارتفاع الاستثمار الخاص إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للولوج في مجالات جديدة للاستثمار مثل مشروعات الشراكة الصناعية.

المطلب الثالث: تحليل إشكالية المزاحمة

يتم تحليل إشكالية المزاحمة كما يلي:

أولاً: الإنفاق العام والاستثمار الخاص

الجدول رقم (3_8): تطور حجم الإنفاق العام و الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001_2014.

الوحدة: %

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المؤشرات | | | | | | | | | | | | | | |
| الإنفاق العام | 29,4 | 34,4 | 32,5 | 31,2 | 25,8 | 30,8 | 38,9 | 39,3 | 52,1 | 48,8 | 45,6 | 46,1 | 41,5 | 43,2 |
| الاستثمار الخاص | 15,3 | 14,4 | 13,2 | 13,6 | 18,7 | 18,8 | 19,3 | 19,6 | 20,0 | 24,2 | 18,7 | 24,3 | 24,7 | 26,4 |

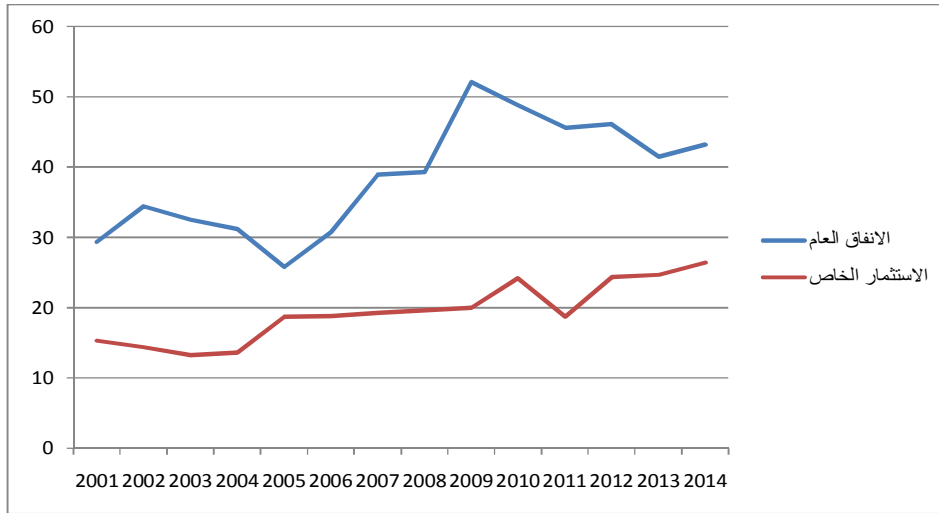
المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للفترة المدروسة.

بوددخ كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 344.

بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 237.

الشكل رقم(3_8): تطور حجم الإنفاق العام و الاستثمار الخاص خلال الفترة 2001_2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(3_8).

نلاحظ من الشكل أعلاه مايلي:

في الفترة الممتدة بين 2001_2004 نلاحظ ارتفاع الإنفاق العام والذي ارتفع من 29,4% سنة 2001 إلى 31,2% سنة 2004 وانخفاض الاستثمار الخاص والذي انخفض من 15,3% سنة 2001 إلى 13,6% سنة 2004، ويرجع سبب ارتفاع الإنفاق العام إلى شروع الجزائر في تطبيق برامج الاستثمار العام، وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، أما بالنسبة للاستثمار الخاص يرجع سبب انخفاضه إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الدين مما أدى بإزاحة الاستثمار الخاص.

أما في الفترة الممتدة بين 2005_2009 نلاحظ ارتفاع كل من الإنفاق العام والاستثمار الخاص، حيث نجد أن الإنفاق العام ارتفع من 25,8% سنة 2005 إلى 52,2% سنة 2009، ويرجع سبب ارتفاع الإنفاق العام إلى حجم المبالغ المخصصة لهذا البرنامج وكذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز وسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية بالإضافة إلى

الارتفاع في حصة الأجور، أما بالنسبة للاستثمار الخاص ارتفع من 18,5% سنة 2005 إلى 20,0% سنة 2009، ويعود ارتفاع الاستثمار الخاص إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساعد على تقليل تكاليف النقل والمواصلات، ففي هذه الحالة لم نسجل إزاحة للقطاع الخاص.

أما في الفترة الممتدة بين 2010_2014 نلاحظ انخفاض الإنفاق العام والذي انخفض من 8,48% سنة 2010 إلى 43,2% سنة 2014 ونلاحظ ارتفاع الاستثمار الخاص والذي ارتفع من 24,2% سنة 2010 إلى 26,4% سنة 2014، ففي هذه الحالة لم نسجل إزاحة للقطاع الخاص.

ثانيا: الاستثمار الخاص والاستثمار العام

الجدول رقم (3_9): تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستثمار العام خلال الفترة 2001_

2014

الوحدة: %

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|------|------|------|
| المؤشرات | | | | | | | | | | | | | | |
| الاستثمار العام | 8,4 | 10,2 | 10,8 | 11,8 | 11,0 | 10,7 | 10,2 | 9,8 | 9,3 | 12,14 | 13,12 | 6,6 | 9,6 | 9,4 |
| الاستثمار الخاص | 15,3 | 14,4 | 13,2 | 13,6 | 18,7 | 18,8 | 19,3 | 19,6 | 20,0 | 24,2 | 18,7 | 24,3 | 24,7 | 26,4 |

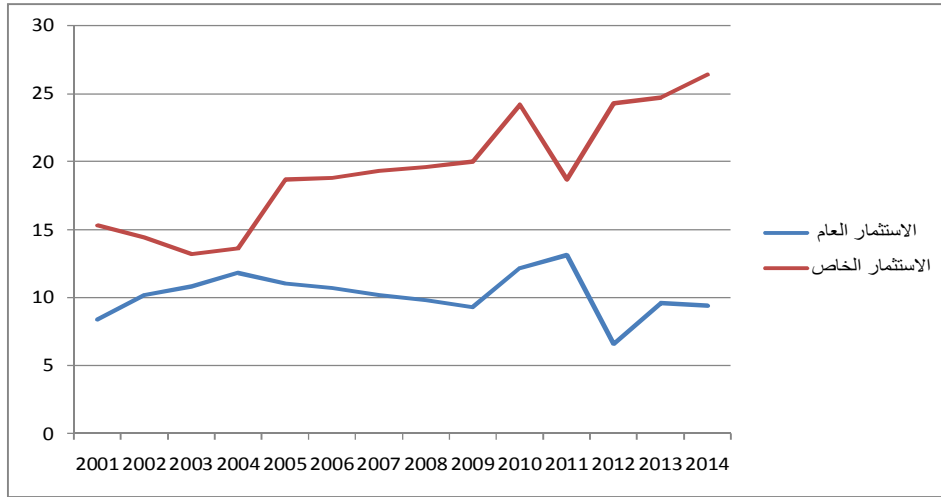
المصدر: برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص344.

بوددخ كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 237.

الشكل رقم (3_9): تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستثمار العام خلال الفترة 2001_

2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3_9).

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

في الفترة الممتدة بين 2001_ 2004 وجدنا أن الاستثمار العام ارتفع من 8,4 % سنة 2001 إلى 11,8 % سنة 2004، أما بالنسبة للاستثمار الخاص انخفض من 15,3 % سنة 2001 إلى 13,6 % سنة 2004، ويرجع زيادة الاستثمار العام إلى حجم المبالغ المخصصة للبرنامج والتي استهدفت في مجملها الاستثمارات العامة، وتم الاعتماد في كثير من الحالات على طبع نقود جديدة مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة، لكن من المفترض أن يرتفع الاستثمار الخاص وحدث العكس، أي أن الاستثمار الخاص يتحدد بعوامل أخرى من أهمها الضرائب بالإضافة لارتفاع التكاليف خاصة فيما يتعلق بالنقل والمواصلات، كما تفسر بارتفاع أسعار الفائدة على الدين مما أدى بإزاحة الاستثمار الخاص (فرضية المزاحمة).

أما في الفترة الممتدة بين 2005_ 2009 وجدنا انخفاض الاستثمار العام والذي انخفض من 11,0 % سنة 2005 إلى 9,3 % سنة 2009 وارتفاع الاستثمار الخاص الذي ارتفع من 18,7 % سنة 2005 إلى 20,0 % سنة 2009، ويرجع سبب تراجع الاستثمار العام إلى ارتفاع حصة ميزانية التشغيل على حساب ميزانية التجهيز، ومن جهة يفسر بزيادة الكتلة

الأجرية يعني زيادة ميزانية التسيير، ومن جهة أخرى فتح المجال أكثر للقطاع الخاص من خلال منحه امتيازات وتحفيزات كبيرة، كما أن استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي قد ساعد على تقليل تكاليف النقل والمواصلات نتيجة تعبيد الطرقات وبناء المطارات والسكك الحديدية... إلخ مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار الخاص ففي هذه الحالة لم نسجل إزاحة للقطاع الخاص.

أما في الفترة الممتدة بين 2010_2014 وجدنا أن الاستثمار العام انخفض من 12,14% سنة 2010 إلى 9,4% سنة 2014، أما بالنسبة للاستثمار الخاص ارتفع من 24,2% سنة 2010 إلى 26,4% سنة 2014 ويرجع سبب ارتفاع الاستثمار الخاص إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للولوج في مجالات جديدة للاستثمار مثل مشروعات الشراكة الصناعية مثل مصنع "سونمبل" رونو إذن ما تمكن أن نستنتج أنه هو أن الاستثمار العام قد دعم الاستثمار الخاص في ظل هذا البرنامج مما ينفى فرضية الإزاحة.

ثالثا: الاستثمار الخاص والاستهلاك العام

الجدول رقم (3_10): تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستهلاك العام خلال الفترة 2001_2014.

الوحدة: %

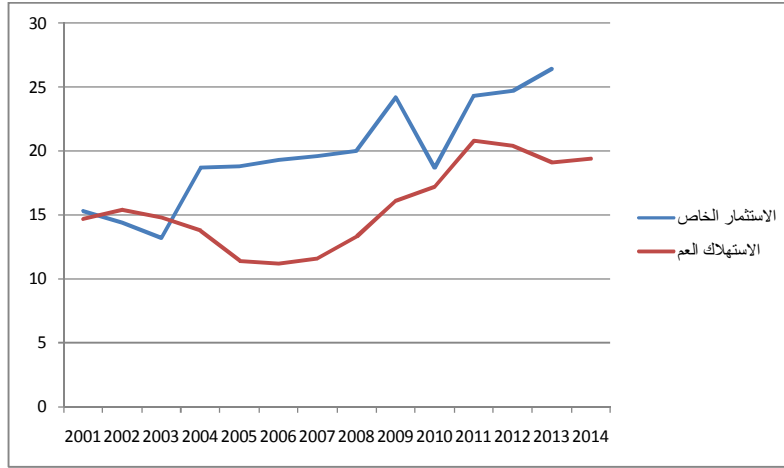
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المؤشرات | | | | | | | | | | | | | | |
| الاستهلاك العام | 14.7 | 15.4 | 14.8 | 13.8 | 11.4 | 11.2 | 11.6 | 13.3 | 16.1 | 17.2 | 20.8 | 20.4 | 19.1 | 19.4 |
| الاستثمار الخاص | 15.3 | 14.4 | 13.2 | 13.6 | 18.7 | 18.8 | 19.3 | 19.6 | 20.0 | 24.2 | 18.7 | 24.3 | 24.7 | 26.4 |

المصدر: برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص344.

بوددخ كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 231.

الشكل رقم (3_10): تطور حجم الاستثمار الخاص و الاستهلاك العام خلال الفترة 2014_2001



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3_10).

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

في الفترة الممتدة بين 2001_2004 وجدنا أن الاستهلاك العام انخفض من 14,7% سنة 2001 إلى 13,8% سنة 2004، وأيضا انخفاض الاستثمار الخاص والذي انخفض من 15,3% سنة 2001 إلى 13,8% سنة 2004، ويرجع سبب انخفاض الاستهلاك العام إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي، أما بالنسبة لانخفاض الاستثمار الخاص فيرجع إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الدين مما أدى بإزاحة الاستثمار الخاص.

أما في الفترة الممتدة بين 2005_2009 وجدنا ارتفاع كل من الاستهلاك العام والاستثمار الخاص، حيث أن الاستهلاك العام ارتفع من 11,4% سنة 2005 إلى 16,4% سنة 2009، ويرجع سبب ارتفاع الاستهلاك العام إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي لهذا البرنامج، أما بالنسبة للاستثمار الخاص وجدنا أنه ارتفع من 18,7% سنة 2005 إلى 20,0% سنة 2009 ففي هذه الحالة لم نسجل إزاحة للقطاع الخاص.

أما في الفترة الممتدة بين 2010_2014 وجدنا ارتفاع كل من الاستهلاك العام والاستثمار الخاص، حيث أن الاستهلاك العام ارتفع من 17،2% سنة 2010 إلى 19،4% سنة 2014 أما الاستثمار الخاص ارتفع من 24،2% سنة 2010 إلى 26،4% سنة 2014 ففي هذه الحالة لم نسجل إزاحة للاستثمار الخاص. وللتأكيد على هذه النتائج فإننا نجري دراسة قياسية كما هو موضح في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: القياس الاقتصادي لاكتشاف المزاحمة في الاقتصاد الجزائري

لتحديد محددات الاستثمار الخاص سوف نحاول استعراض أهم الدراسات التي أجريت في المجال، ثم نعمل على توصيف النموذج بناء على هذه الدراسات، ثم يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ليتم في الأخير تقدير النموذج واختباره، ويكون ذلك على النحو التالي:

أولاً: توصيف النموذج ومتغيراته

بالرغم من أهمية الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية إلا أنه لم يحظى إلا بالقليل من الدراسات، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى عدم توافر البيانات والمعطيات الخاصة بالاستثمار الخاص وأهم العوامل المؤثرة فيه، ومن جهة أخرى اعتماد اقتصاديات هذه الدول على الاستثمار العام وذلك في ظل طغيان المشروعات العامة على المشروعات الخاصة في الدول النامية، وكذلك يرجع الأمر إلى إعادة صياغة نظريات الاستثمار والتي تتلائم واقتصاديات الدول المتقدمة ولا تتلائم واقتصاديات الدول النامية، وترجع هذه الحاجة إلى:¹

- أن تأثر سلوك الاستثمار بالمتغيرات المالية يجعل دالة الاستثمار تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة المؤسسية للنظام المالي، وهو ما قد لا يتوافر بالدول النامية؛

¹ - عادل عبد العظيم، محددات الاستثمار الخاص، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 03.

- نظرا لأهمية الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية في الدول النامية، فإن ترشيد استخدام الموارد من النقد الأجنبي وسعر الصرف الموازي يعتبران من أهم محددات الاستثمار الخاص بالدول النامية؛
 - نظرا لاعتماد الدول النامية على القروض الخارجية في تمويل برامجها التنموية أو سد فجوة التمويل المحلي، فإن تراكم الدين الخارجي له أثر على الاستثمار الخاص وذلك من خلال تخوف المستثمرين بفرض ضرائب جديدة في المستقبل لسداد هذه الديون؛
 - الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار العام مما يقترح علينا تحديد طبيعة العلاقة، مكتملة أو منافسة مع الاستثمار الخاص.
- ومن أهم الدراسات التي تناولت العوامل المحددة للاستثمار الخاص نجد:

- دراسة **S. khan** و **M.A.khan**¹: جاءت هذه الدراسة لتقدير دالة الطلب على الاستثمار الخاص في باكستان للفترة 1972-2005 وذلك كمحاولة للكشف عن أهم المتغيرات في تفسير ديناميكية الاستثمار الخاص وأهم المتغيرات التي تشرح التغير في حجم هذا الأخير في المدى الطويل والمدى القصير، ولقد اعتمد الباحثان على متغيرات أساسية أهمها: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، معدل الفائدة الحقيقي، الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي، الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الخاص كان ضئيلا أو شبه معدوم، ما يمكن أن يستنتج من هذه الدراسة هي أنه يستوجب لزيادة الاستثمار الخاص فيجب الاهتمام بنوعية المؤسسات والحوكمة والمهارات في تنظيم المشاريع وحماية حقوق الملكية وغيرها من العوامل غير التقليدية، في حين نجد دعم جزئي لمبدأ المعجل وأثر المزاحمة في باكستان، فالمزاحمة تشير إلى عدم كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية في هذا البلد؛

¹ - ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص: 07-08.

- تناولت إحدى الدراسات العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في 48 دولة نامية خلال الفترة 1970-1990 فتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في بداية الفترة، حيث أن دولار واحد من استثمارات القطاع العام يؤدي خروج 0,2 دولار من استثمارات القطاع الخاص، وفي منتصف الفترة أصبح الاستثمار العام يعزز الاستثمار الخاص وتم تبرير ذلك بفرص العمل التي ولدتها استثمارات القطاع العام في البنية التحتية؛¹

- دراسة **B.Ajide و O.Kazeem (2012)**:² ناقشت هذه الدراسة محددات الاستثمار الخاص المحلي في نيجيريا في المدى الطويل، فتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص المحلي في نيجيريا في الفترة المدى الطويل يتحدد كنتيجة لتغير كل من الاستثمار العام، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، معدلات التبادل التجاري، الديون الخارجية ومؤشر الإصلاحات الاقتصادية كمتغير وهمي. استنتج الباحثان أن تقوية الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية من شأنه أن يقوي الاستثمارات الخاصة المحلية في كل مكان، كما أن العمل على تخفيض الدين الخارجي من شأنه أن يدعم نمو القطاع الخاص في منحه دور مهم لزيادة النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى يعمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الناتجة عن تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بيئة تسودها ظروف عدم اليقين.

بناء على ما تم التوصل إليه في التجارب، السابقة، فإن الاستثمار الخاص يتحدد بمجموعة من العوامل وهي عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، من خلال دراستنا هذه سنعمل على دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على الاستثمار الخاص على أن العوامل غير الاقتصادية تم تناولها بالتحليل فيما سبق من هذا الفصل، وعليه يمكن أن نعطي الشكل العام لدالة العوامل الرئيسية المحددة للاستثمارات الخاص في الاقتصاد الجزائري وهي كالتالي:

¹ - محمود ربيع علي ربيعة، تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية في الأردن، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، ص 11.

² - ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

$$I_p = f(Cr, I_G, Rr, RS, CRI, DET, Inf)$$

حيث أن:

- I_p : الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- RS : الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة، فغالبا ما تقوم الدول وخاصة النامية منها باستيراد السلع الرأسمالية وهي بذلك تحتاج إلى عملة صعبة من أجل دفع فاتورة وارداتها من السلع الرأسمالية، وعليه فإن توافر النقد الأجنبي بالكميات المناسبة لتمويل مثل هذه العمليات وخاصة فيما يتعلق بتمويل استثمارات القطاع الخاص فسوف يؤثر على القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص بالإيجاب والعكس صحيح؛
- Cr : معدل النمو الاقتصادي، فزيادة النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي نتيجة الدخول الإضافية التي يتحصل عليها الأعوان الاقتصاديون مما يشجع القطاع الخاص على الزيادة في استثماراتهم؛
- I_G : الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة تبقى غامضة بين المتغيرين ومبهمة لأنه يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار العام إلى انخفاض الاستثمار الخاص وذلك نتيجة تمويل هذه الأخيرة بالدين العام مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فينخفض الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون العلاقة تكاملية وهذا نتيجة توفير القطاع العام للبنية التحتية الضرورية لقيام نشاط القطاع الخاص مما ينعكس عليه بالإيجاب؛
- CRI : القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- DET : الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة الدين الخارجي من شأنه أن يخفض من الاستثمار الخاص وذلك نتيجة توقع القطاع الخاص أن تؤدي هذه الفجوة إلى زيادة الضرائب مستقبلا من طرف الحكومة لتمويلها أو سدادها، فزيادة الدين الخارجي يؤدي في الغالب إلى تخفيض الاستثمارات الخاصة المحلية منها أو الأجنبية أو كلاهما؛
- Rr : سعر الصرف الحقيقي، هذا الأخير يؤثر على استثمارات القطاع الخاص من خلال قناتي العرض والطلب، فمن خلال قناة العرض فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يؤدي

إلى رفع سعر المنتجات القابلة للتجارة الدولي بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة الدولي فهذا سيثبج الاستثمارات في السلع القابلة للتجارة الدولي ويخفض من الاستثمارات المحلية، أما من جانب قناة الطلب فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الإنفاق الخاص من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع شركات القطاع الخاص لمراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال أثر المعجل؛

- *Inf*: غالباً ما يتسم عدم الاستقرار الاقتصادي بارتفاع معدلات التضخم، والتضخم في مثل هذه الحالات وخاصة بالنسبة للاستثمارات الخاصة هو حالة من عدم اليقين مما يؤدي بشركات القطاع الخاص بإعادة تخصيص استثماراتها في الأنشطة ذات المخاطرة المنخفضة، وعليه فإن الارتفاع في معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض استثمارات القطاع الخاص والعكس صحيح؛

بناءً على ما ورد في الدراسات السابقة والدراسات الأخرى التي تحدد العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص، فإننا نضع إشارة المتغيرات التي تحدد الاستثمار الخاص، وذلك حسب تأثير المتغيرات الخارجية على المتغير التابع. والجدول التالي يوضح العلاقات بين متغيرات النموذج كما يلي:

الجدول رقم (3-11): العلاقة بين متغيرات نموذج محددات الاستثمار الخاص

| <i>Inf</i> | <i>Rr</i> | <i>DET</i> | <i>CRI</i> | <i>RS</i> | <i>I_G</i> | <i>Cr</i> | المتغير الخارجي المتغير التابع |
|------------|-----------|------------|------------|-----------|----------------------|-----------|-----------------------------------|
| (-) | (+) | (-) | (+) | (+) | (±) | (+) | <i>I_P</i> |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الطرح النظري.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لجميع متغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق

اختبار ديكي فولر (ADF) وفيليبس بيرون (PP) على السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

| المتغيرات | ADF | | pp | |
|-----------|------------|-------------|------------|-------------|
| | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول |
| lp | -(2)0.042 | -4.238 (1) | -0.226 (2) | -3.615 (1) |
| IG | -2.056 (2) | -4.329 (1) | -2.982 (2) | -2.751 (1) |
| Rs | 1.762(0) | -3.532(0) | 1.762(0) | -3.532(0) |
| Cr | -1.498(0) | -7.551(0) | -1.244(1) | -7.551(0) |
| CRI | -3.969(0) | -3.586(1) | -3.811(2) | -3.523(1) |
| DET | -1.079(2) | -3.042(1) | -0.989(0) | -3.812(0) |
| Rr | -2.830(2) | -7.237(1) | -2.220(2) | -9.604(1) |
| Inf | -2.380(2) | -4.065(1) | -1.031(2) | -4.576(1) |

*معنوية عند مستوى 1% (-2.68)، **معنوية عند مستوى 5% (-1.95) ***معنوية عند مستوى 10% (-1.61). الأرقام بين () تمثل درجة التأخير.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (3-12) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد أخذ الفرق الأول لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية (Ip، IG، Cr، Rs، CRI، DET، Rr، Inf) متكاملة من الدرجة الأولى (1)~CI وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

ثالثا: تقدير النموذج

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3_ 13) نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص في مجال البنية التحتية

| Variable | coefficient | S.E | t-statistics | P.value |
|--|-------------|--------|--------------|---------|
| IG | -0.059 | 2.356 | -0.0254 | 0.9801 |
| Rs | 0.5071 | 0.6252 | 0.8110 | 0.4300 |
| Cr | 0.00455 | 0.0361 | 0.1259 | 0.9014 |
| CRI | -0.01916 | 0.0095 | -2.0075 | 0.0631 |
| DET | 1.7834 | 0.8031 | 2.2205 | 0.0422* |
| Rr | 0.0025 | 0.0044 | 0.5713 | 0.5762 |
| Inf | -0.0288 | 0.0096 | -2.9944 | 0.0091* |
| Constant | 1.364 | 0.8924 | 1.5286 | 0.1472 |
| (R2=0.748,ajdR2=0.631 ,F=6.374,DW=1.23, Prob(F-statistic)= 0.00133) | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعقدة فإن الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يكون عن حدود 1.364، وهي

غير معنوية وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 أي ($P > 0.05$)؛

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الأثر كان سالبا وغير معنوي عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية $P > 0.05$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.059، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.059%، وتفسير ذلك أن القطاع العام قد أزاح القطاع الخاص (فرضية الإزاحة)، بمعنى أن كل دينار منفق من القطاع العام سوف يزيح أو يطرد 0.059 دينار، والأثر في هذه الحالة ضعيف ويمكن إرجاع سبب الإزاحة إلى عوامل غير اقتصادية وعلى الغالب تعود لأسباب سياسية؛

- وجود علاقة موجبة وغير معنوية إحصائيا عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 ($P > 0.05$)، بين الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي الدولي من العملة الصعبة، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 1.7834، أي أنه إذا زاد الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7834%، وتفسير ذلك أن القطاع الخاص الأجنبي يحتاط من مخاطر تقلب الأسواق وخاصة أن ما يدفع له يكون بالعملة الصعبة، فأى انخفاض في ذلك سوف يزعزع ثقته بالاقتصاد المستضيف والعكس صحي؛

- وجود علاقة إيجابية مابين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية إحصائيا وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية $P > 0.05$)، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.00455، أي أنه إذا زاد معدل التضخم بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي زيادة الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.00455%، وتفسير ذلك أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تعزيز التوقعات المستقبلية حول الاقتصاد للقطاع الخاص؛

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الأثر كان سالبا وغير معنوي عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية $P > 0.05$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.01916، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.01916%، فالأثر هنا ضعيف لكنه يخالف النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في المجال؛

- وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 ($P < 0.05$)، بين الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.5071، أي أنه إذا زاد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.5071%، هذه النتيجة التي تم التوصل إليها مخالفة للنظرية الاقتصادية وما تم التوصل إليه أيضا في الدراسات السابقة؛

- وجود علاقة إيجابية ما بين سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية إحصائيا وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية $P > 0.05$)، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.0025، أي أنه إذا زاد معدل التضخم بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي زيادة الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0025%، وتفسير ذلك أن زيادة سعر الصرف الحقيقي عن طريق زيادة سعر الصرف الاسمي من شأنه أن يزيد من ثروة القطاع الخاص؛

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل معدل التضخم إلى أن الأثر كان سالبا ومعنوي عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة هي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية $P < 0.05$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.0288، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة لمعامل معدل التضخم بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0288%، وتفسير ذلك أن زيادة معدلات

التضخم من شأنه أن يعزز ثقة القطاع حول استقرار الاقتصاد الوطني وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

تشخيص النموذج المقدر:

إنما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.748$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 74.8% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 25.2% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (U_i)؛

- وليبان معنوية معادلة الانحدار فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ($F=6.37$) وعند مقارنتها مع ($F=2.71$) الجدولية، عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية للبسط $K=7$ والمقام: $N-K-1=23-7-1=15$ لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم (الفرضية البديلة)، ولكون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، التي تدل على معنوية معادلة الانحدار ووجود تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

- وللكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-Corrélation) باستخدام اختبار داربن-واتسن (Durbin Watson)، وعند التحقق من قيمة ($D.W$) للنموذج (1.23) وبمقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة السفلى (dL) والعليا (du) وبمستوى معنوية 1%، وحسب التوزيع الاحتمالي نلاحظ أن القيم المتحققة تشير إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera):

وجد أن نتيجة الاختبار كان تغير معنوية ($P=0.74>0.05$) وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $B=J-0.57$ أقل من $X^2_{0.95}=5.99$.

- للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة التجانس سوف يتم استخدام اختبار ARCH.

الجدول رقم (3-14): اختبار ARCH Test للنموذج

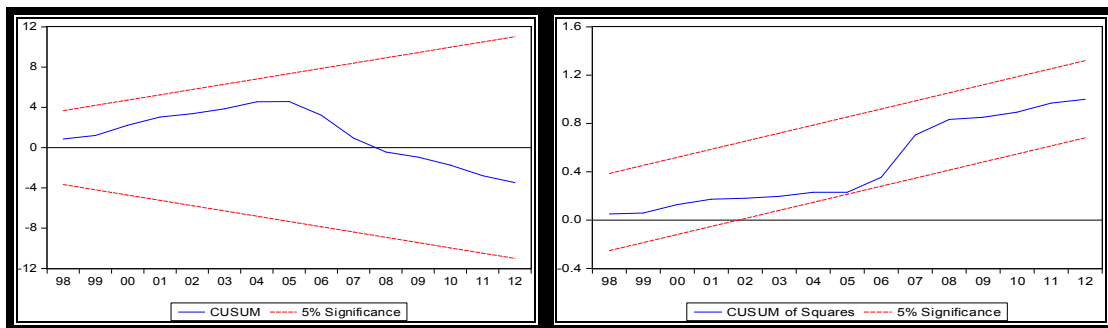
| | Obs*R-squared | Probability |
|------------------------------|---------------|-------------|
| Heteroskedasticity ARCH Test | 0.277 | 0.5980 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

- اختبار ARCH الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج $LM = n \times R^2 = 22 \times 0.0344 = 0.075$ ، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية $K=1$ ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا: $0.277 < 3.84$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات التباين لحد الخطأ العشوائي (البواقي).

- لاختبار مدى ثبات النموذج أو الاختبارات الهيكلية تم استخدام اختبار TESTCUSUMT واختبار CUSUMT OF SQUARES TES واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح شكل الاختبار الموضح بالشكل أدناه:

الشكل رقم (3-11): اختبار ثبات نموذج محددات الاستثمار الخاص



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

خلاصة الفصل

البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإنتاجية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي وجاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدؤه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، جليا جاء بمخصصات مالية ضخمة كان لها الهدف من ورائها تغطية النقائص ومواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات وبعد تحليلنا لإشكالية المزاحمة خلال الفترة 2001_2014 وجدنا إزاحة في البرنامج الأول أما البرنامج الثاني والثالث لا وجود للإزاحة وهذا ما يفسر ضعف الإزاحة في الاقتصاد الجزائري.

خَاتَمُهُ عَامَهُ

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا المعنونة بـ: دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص كانت إشكالية موضوعنا لهذه الدراسة تدور حول: ما هي حدود التداخل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014؟ وهذا ما أفضى بنا إلى معالجة هذه الإشكالية في ثلاثة فصول، حيث أن الفصل الأول كان بعنوان عموميات حول الاستثمار، والفصل الثاني بعنوان إشكالية المزاحمة بين الاستثمارين العام والخاص، أما الفصل الثالث كان بعنوان دراسة تقييمية للاستثمارات العامة والخاصة، وكل هذا معزز بخاتمة عامة تشمل مجموعة من النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليه

ومن خلال دراستنا لاحظنا أن الدولة تبذل مجهودات كبيرة ونقوم بتدعيم استثماراتها من خلال البرامج التنموية، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على أن هناك إزاحة في برنامج الإنعاش الاقتصادي أما البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي لم نسجل إزاحة، وبالتالي هناك تداخل وتكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومن أهمها قطاع الاتصالات وقطاع المياه.

إذن يجب مواصلة الجهود الحكومية في مجال إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الوطنية سوف يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ويفتح آفاق كبيرة للقطاع الخاص في استثمارات أخرى كالاستثمار في البنى التحتية.

وقد ترتب عن معالجتنا لهذا الموضوع نتائج متعددة وهي:

1_ نتائج الدراسة:

لقد قادنا هذا العمل للوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

_ يعتبر الاستثمار العامل الأساسي في النمو الاقتصادي باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي الأساسية.

_ يعد تضارب أهداف القطاعين العام والخاص من التحديات التي تواجه التداخل بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع العام يهدف إلى تعظيم المنفعة العامة لأفراد المجتمع، أما القطاع الخاص فيهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

_ تعتبر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص من المعوقات الرئيسية أمام السياسة المالية خاصة عندما يتضخم القطاع العام وتتناقص قدرته على تمويل إنفاقه من الإيرادات العامة ويلجأ إلى الاقتراض الداخلي لهذا الغرض.

_ يساعد التداخل بين القطاعين العام والخاص الدولة على مواصلة بناء هيكل اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة، فهي بذلك توجه موارد اقتصادية جديدة للمجتمع دون إحداث عجز في الميزانية.

_ تعد برامج التنمية الاقتصادية الأداة التي تستطيع من خلالها الدول النامية تجسيد مختلف سياسات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كما تتنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وآليات تنفيذها.

_ الاستثمار العام من الممكن أن تربطه علاقة تكاملية بالاستثمار الخاص في حالة قيام القطاع الخاص بمشروعات البنية التحتية والخدمات العامة والتي بدورها تخدم القطاع الخاص، بالمقابل قد يقوم الاستثمار العام بمزاحمة الاستثمار الخاص على الموارد المتاحة في الاقتصاد، ومن هنا يمكن القول أن أي زيادة في الاستثمار العام تتسبب في انخفاض الاستثمار الخاص (مبدأ المزاحمة).

2_ نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في بداية البحث ثلاثة فرضيات أساسية، وفي إطار معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى: نشبت صحة الفرضية وذلك لأن الاستثمار العام يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة (الاجتماعية) وتعظيمها، أما الاستثمار الخاص يهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

- بخصوص الفرضية الثانية: نثبت صحة الفرضية من خلال أنه في حالة العلاقات الاحتمالية أن الاستثمار العام لا يدعم الاستثمار الخاص هذا يعني ارتفاع الاستثمار العام يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص معناه الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، أما العلاقات التكاملية فالاستثمار العام يدعم الاستثمار الخاص.

- بخصوص الفرضية الثالثة: ننفي هذه الفرضية لأن ارتفاع الدين العام يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى أدت إلى تراجع الاستثمار الخاص والأمر يتعلق بارتفاع تكاليف النقل والمواصلات والسياسة الضريبية.

3_ الاقتراحات:

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها وبغرض الحد من النقائص المسجلة على مستوى الاقتصاد المحلي في مجال الاستثمار العام والاستثمار الخاص، ارتأينا أن نقترح الاقتراحات التالية:

_ نظرا لأهمية عنصر الاستثمار في نمو الناتج المحلي فإنه يجب التركيز وزيادة الاهتمام بالاستثمار عموما وبالأستثمار الخاص خاصة وتفعيل دوره في زيادة الطاقة الإنتاجية لانتاج سلع وخدمات تستطيع المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

_ الاستمرار في ترشيد الإنفاق العام والتقليل من استغلال الموارد المتاحة لفتح المجال أمام الاستثمار الخاص لاستغلالها والاستفادة منها، وعلى ذلك البحث عن موارد ومصادر جديدة للتنمية.

_ تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة والاستثمار فيها بموارده الخاصة، والقيام بعملية التشغيل والصيانة للمرافق التي تديرها الدولة.

_ تقديم تحفيزات وامتيازات جبائية أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.

_ تشجيع الاستثمارات أكثر في القطاع الإنتاجي وخاصة في مجالات الصناعة، الزراعة، الأشغال العمومية، النقل، ...إلخ.

_ تعجيل وتيرة إنجاز المرافق التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد كالكسك الحديدية، المطارات... إلخ.

_ الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية والرشوة وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها التي نقل وتحد من فرص الاستثمار.

4_ آفاق الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على منهج التحليل والقياس في توضيح العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الجزائر، ولا يتوقف هذا الموضوع عند هذا الحد باعتباره أن هناك جوانب أخرى لم نتناولها الدراسة، ويمكن أن تشكل مواضيع لاحقة لأبحاث لاحقة، ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق على الجوانب التالية:

_ دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الحد من البطالة_ دراسة قياسية_

_ الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية.

_ واقع وآفاق الاستثمار الخاص في الجزائر وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

- مدى استفادة الفقراء من استثمارات القطاع الخاص _ حالة الدول النامية_

قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: باللغة العربية.

أ _ الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
2. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
3. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
4. جيمس جواريتي، ريجا رد أستروب، الاقتصاد الكلي _ الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
5. حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
6. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
7. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.
8. سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر على حقوق البيئة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
9. عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
11. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

12. قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
13. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
14. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
15. مايكل أديجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب، محمد ابراهيم منصور، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
16. محمد الحناوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.
17. محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008.
18. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
19. محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005_.
20. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
21. ناظم محمد نوري شمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.

ب_ الرسائل والأطروحات:

1. برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994 _ 2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006_ 2007.
2. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد (1996_ 2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007_ 2008.
3. بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001_ 2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2009_ 2010.
4. بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2000، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002.
5. تاتي محمد، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص (دراسة تحليلية _قياسية حالة الجزائر 1974_ 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009_ 2010.
6. جمعة أحمد الزيادات، الانفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، 2000.
7. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970_ 2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاوي، د تلمسان، 2013_ 2014.
8. غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، 2004.
9. محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية_ حالة بعض اقتصاديات

الدول العربية_ أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014 _ 2015.

10. محمد يوسف العقيلي، مزاحمة الانفاق العام للإنفاق الخاص في الأردن دراسة قياسية للفترة(1976 _ 2000)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 2002.

11. محمود ربيع علي ربايعة، تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية في الأردن، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية.

12. منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

13. نعوم عبد العزيز، مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام في الجزائر للفترة 1970_2003، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005_2006.

ج _ المجالات:

1. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للفترة المدروسة.
2. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001 _ 2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013.
3. عادل عبد العظيم، محددات الاستثمار الخاص، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
4. عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد9، ورقلة، الجزائر 2010.
5. هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطوير الانفاق العام واحتواء الدين العام للمدة: 1990/2004_ حالة دراسية لبعض البلدان العربية(تونس، المغرب، الأردن، مصر)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد13، المجلد5، العراق، 2009.

د_ التقارير والملتقيات:

1. بن عزة محمد، آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_ 2014، أيام 11_ 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

2. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية_ مقاربة نقدية_ أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_ 2014، أيام 11_ 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

3. بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001_ 2009، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_ 2014، أيام 11_ 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

4. التقرير السنوي لبنك الجزائر.

5. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_ 2014، أيام 11_ 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

6. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001_ 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_ 2014، أيام 11_ 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

7. عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

8. عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، أيام 11_12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

9. ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Charles demons ,economie et sociel_Quel avenir pour l'investissement public
2. Leanne Ussher,do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature,new school for social research, working paper n3,1998.
3. Miloud Boubaker, Investissement et stratégies de développements, Paris, Armond colin édition, 1998.

الملخص:

من خلال دراستنا للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2001-2014، تعد المزاومة من أهم العوامل التي تحكم العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والتي تحدث نتيجة التوسع في الانفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة، ولتمويل هذا العجز تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من جهة وتقليل حجم الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص من جهة أخرى، فيتراجم حجم الاستثمار الخاص، حيث تبين أنه توجد مزاومة في الاقتصاد الجزائري لكنها ضعيفة ويرجع ذلك إلى شروع الجزائر في تطبيق البرامج التنموية والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، محددات الاستثمار، المزاومة، البرامج التنموية.

Abstract:

Through our study of the relationship between the public and private investment in the Algerian economy in the period 2001-2014, it is the competition of the most important factors that govern the relationship between the public and private investment, which occur as a result of the expansion of public spending, which leads to increase the budget deficit and to fund this deficit resort Control government to domestic borrowing, and this leads to higher interest rates on the one hand and reduce the size of the financial resources available to the private sector on the other hand, recedes private investment size, it was found that there was competition in the Algerian economy but weak due to the start of Algeria in the implementation of development programs and of program economic recovery and supplementary program to support the growth and development of the five-year program.

Key words: public investment, private investment, the determinants of investment, competition, development programs.